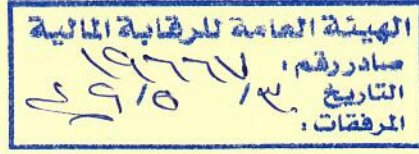


١٩٩١  
٢٠١٩/٥/٢٠



السادة / بنك مصر

**الموضوع:** اعتماد تحديث نشرة الاكتتاب صندوق استثمار بنك مصر - الإصدار الثاني - نمو رأسمالي

تحية طيبة وبعد،

بالإشارة الى الكتاب الوارد الي الهيئة بشأن رغبتكم في اعتماد تحديث نشرة اكتتاب **صندوق استثمار بنك مصر الأول- الإصدار الثاني - نمو رأسمالي** وفقا للمادة ١٤٦ من اللائحة التنفيذية لقانون سوق راس المال رقم ١٩٩٢/٩٥.

تجدد الإشارة إلى أنه قد تم إحاطة الهيئة بالإجراءات المتخذة من سيادتكم في هذا الشأن ويتعين الإفصاح عن التحديث على الموقع الإلكتروني الخاص بالصندوق على النحو المرفق.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

د/ سيد عبد الفضيل

رئيس الادارة المركزية لتمويل الشركات

تحرير افي / ٢٠١٩/٥/٢٠  
نساع



نشرة إكتتاب  
صندوق إستثمار بنك - (إصدار ثان) (نمو رأسمالي)

٢٢

مارس 2019



الصفحات	محتويات النشرة
ص3-4	البند الأول - تعريفات هامة
ص4	البند الثاني
ص4-5	البند الثالث
ص5	البند الرابع
ص5	البند الخامس
ص5-6	البند السادس
ص6-7-8	البند السابع
ص8	البند الثامن
ص9	البند التاسع
ص9	البند العاشر
ص9-10	البند الحادي عشر
ص10	البند الثاني عشر
ص11	البند الثالث عشر
ص11-12-13	البند الرابع عشر
ص13-14	البند الخامس عشر
ص14-15	البند السادس عشر
ص15	البند السابع عشر
ص15-16	البند الثامن عشر
ص16	البند التاسع عشر
ص16-17	البند العشرون
ص17	البند الحادي والعشرون
ص17-18	البند الثاني والعشرون
ص18	البند الثالث والعشرون
ص18-19	البند الرابع والعشرون
ص19-20	البند الخامس والعشرون
ص20	البند السادس والعشرون
ص20	البند السابع والعشرون
ص20	البند الثامن والعشرون
ص20	البند التاسع والعشرون
ص21	البند الثلاثون



## البند الثاني: تعريفات هامة

### القانون:

قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 واللائحة التنفيذية وتعديلاته والقرارات الصادرة تنفيذاً لهما.

### اللائحة التنفيذية:

اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال الصادرة بموجب القرار الوزاري رقم 135 لسنة 1993 وفقاً لأخر تعديلاتها وعلى الأخص قرار وزير الإستثمار رقم 22 لسنة 2014.

### صندوق الإستثمار:

هو وعاء إستثماري مشترك يأخذ شكل شركة مساهمة ويهدف إلى إتاحة الفرصة للمستثمرين فيه بالمشاركة جماعياً في الإستثمار في المجالات الواردة في نشرة الإكتتاب ويديره مديرو إستثمار مقابل أتعاب.

### جماعة حملة الوثائق:

الجماعة التي تتكون من حاملي الوثائق التي يصدرها الصندوق.

### صندوق الإستثمار المفتوح:

هو صندوق إستثمار يتم طرح وثائقه من خلال الإكتتاب العام، يتيح شراء وإسترداد الوثائق دون الحاجة إلى قيده في البورصة فيما عدا صناديق المؤشرات ويجوز زيادة رأس مال الصندوق المفتوح بإصدار وثائق جديدة أو تخفيضه بإسترداد بعض وثائقه القائمة.

### الصندوق:

صندوق إستثمار بنك مصر - إصدار ثان - نمو رأسمالي والمنشأ وفقاً لأحكام قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية.

### نشرة الإكتتاب:

هي الدعوة الموجهة إلى الجمهور للاكتتاب في وثائق الإستثمار التي يصدرها الصندوق والتي تمت الموافقة عليها بموجب موافقة البنك المركزي المصري في 1993/04/26 وترخيص الهيئة العامة للرقابة المالية 69 بتاريخ 1995/06/12 والمنشورة في جريدتين يوميتين صباحيتين واسعتي الإنتشار.

### الهيئة:

الهيئة العامة للرقابة المالية.

### إكتتاب عام:

طرح أو بيع وثائق الإستثمار المصدرة عن الصندوق من خلال بنك مصر بفروعه المنتشرة في جمهورية مصر العربية ويفتح باب الإكتتاب العام بعد مضي أسبوعين من تاريخ نشر نشرة الإكتتاب في جريدتين صباحيتين واسعتي الإنتشار.

### البنك/الجهة المؤسسة للصندوق:

بنك مصر بصفته الداعي لتأسيس الصندوق.

### مدير الإستثمار:

الشركة المسؤولة عن إدارة أصول والتزامات الصندوق.

### شركة خدمات الإدارة:

شركة متخصصة تتولى إحتساب صافي قيمة أصول صناديق الإستثمار المفتوحة والمغلقة وعمليات تسجيل إصدار وإسترداد وثائق إستثمار الصناديق المفتوحة، وكذلك حفظ مستندات ووثائق أصول الصناديق العقارية، بالإضافة إلى الأغراض الأخرى المنصوص عليها.

### الجهات متلقي طلبات الإكتتاب / الشراء والإسترداد في الوثائق:

هو بنك مصر الخاضع لرقابة البنك المركزي المصري والمرخص له بتلقي طلبات الإكتتاب وشراء الوثيقة في النشرة بإسم البنك.

### وثيقة الإستثمار:

ورقة مالية تمثل حصة شائعة لحامل الوثيقة في صافي قيمة أصول الصندوق.

### القيمة الاسمية للوثيقة:

66.67 جنيه (ستة وستون جنيهاً و67 قرشاً لا غير).

### صافي قيمة الوثيقة:

يحدد بها القيمة التي يتم تحديدها على أساس نصيب الوثيقة من صافي قيمة أصول الصندوق بنهاية كل يوم عمل مصرفي والتي سيتم الإعلان عنها في أول أيام العمل المصرفي من كل أسبوع في جريدة يومية واسعة الإنتشار وداخل فروع البنك فضلاً عن الإعلان عنها طوال أيام العمل المصرفي داخل فروع البنك.

### الإسترداد:

هو حصول المستثمر على قيمة كامل أو جزء من الوثائق التي تم الإكتتاب فيها أو المشتراه وفقاً للقيمة المعلنة طوال أيام الأسبوع والمحسبة وفقاً لنصيب الوثيقة في صافي القيمة السوقية لأصول الصندوق بنهاية يوم تقديم طلب الإسترداد والمحددة طبقاً للبند رقم (23) من النشرة.

### الشراء:

هو قيام المستثمرين بشراء الوثائق المصدرة عن الصندوق وفقاً للقيمة المعلنة طوال أيام الأسبوع والمحسبة وفقاً لنصيب الوثيقة في صافي القيمة السوقية بنهاية يوم تقديم طلب الشراء وفقاً للشروط الواردة في هذه النشرة ومع مراعاة الحد الأقصى بين المبلغ المجنب من الجهة

الطريق  
173

المؤسسة لصالح الصندوق وحجم الصندوق.

**الأوراق المالية التي يجوز الإستثمار فيها:**  
تتمثل في الاسهم أدوات الدين الصادرة عن الحكومة والبنوك والشركات واذون علي الخزانه ووثائق صناديق الإستثمار الأخرى والأسهم التي يتم الإستثمار فيها وفقاً للنسب والشروط الواردة بالسياسة الإستثمارية.

**أدوات الدين:**

مصطلح عام يشمل كافة صكوك المديونية الصادرة من قبل الحكومات أو الشركات سواء كانت ذات دخل ثابت أو متغير.

**إتفاقيات إعادة شراء أذون وسندات الخزانه:**

هي إتفاقيات تتم بين مالك اذون علي الخزانه / سندات الخزانه و بين طرف آخر يرغب في إستثمار سيولته في اذون علي الخزانه / سندات الخزانه لمدة محددة وبذلك يقوم بشراء الأذن / السند من المالك الأصلي بغرض إعادتها له بسعر محدد متفق عليه بعد مدة محددة.

**المستثمر:**

هو الشخص الذي يقوم بالإكتتاب في (أو شراء) وثائق إستثمار الصندوق ويسمى حامل الوثيقة.

**مدير المحفظة:**

الشخص المسئول لدى شركة مدير الإستثمار عن الإدارة الفنية لإستثمارات الصندوق.

**الأطراف ذوى العلاقة:**

كافة الأطراف المرتبطة بنشاط الصندوق ومنها على سبيل المثال-وليس الحصر مدير الإستثمار، أمين الحفظ، مراقبو الحسابات، المستشار القانوني، شركة خدمات الإدارة، اعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين لدى أى طرف من الأطراف السابقة، أى حامل وثائق تتجاوز ملكيته 5% من صافي أصول صندوق الإستثمار.

**المبلغ المجنب من الجهة المؤسسة في الصندوق:**

هو قيمة الوثائق التي تم الإكتتاب فيها في الصندوق من قبل انجته المؤسسة، والذي يجب ألا يقل في جميع الأحوال عن 5,000,000 (خمسة مليون جنيه) أو 2% من حجم الصندوق أيهما أكثر طبقاً للمادة (147) من الفصل الثاني من لائحة القانون رقم 95 لسنة 1992، ويحق زيادة حجم الصندوق حتى 50 مثل ذلك المبلغ.

**المصاريف الإدارية:**

هي المصاريف التي يتحملها الصندوق نتيجة مباشرة النشاط ومنها على سبيل المثال اتعاب الإدارة، عمولات مؤسس الصندوق، اتعاب خدمات الإدارة، مصروفات الحفظ، مصروفات النشر والاعلانات، اتعاب مراقبي الحسابات، اتعاب لجنة الاشراف، مصروفات الجهات السيادية التي يتم سدادها مقابل مستندات فعلية ويتم مراجعتها من مراقبي الحسابات في المراجعة الدورية.

**يوم العمل المصرفي:**

هو كل يوم من أيام الأسبوع ما عدا يومي الجمعة والسبت والعطلات الرسمية علي أن يكون يوم عمل بكلاً من البنوك والبورصة معاً.

### البند الثالث: مقدمة وأحكام عامة

- قام بنك مصر بإنشاء صندوق إستثمار بنك مصر الأول- الإصدار الثاني - نمو رأسمالي بغرض إستثمار أصوله بالطريقة المفصلة والموضحة في السياسة الإستثمارية ووفقاً لأحكام قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية وتعديلاته.
- قام مجلس ادارة الجهة المؤسسة بموجب القانون ولائحته التنفيذية بتعيين مدير الإستثمار، شركة خدمات الإدارة، أمين الحفظ، مراقبي الحسابات ويكون مسئول عن التأكد من تنفيذ إلتزامات كل من هذه الجهات.
- النشرة هي دعوة للإكتتاب العام في وثائق إستثمار الصندوق وتتضمن هذه النشرة كافة المعلومات والبيانات المتعلقة بالصندوق وهي معلومات وبيانات مدققة ومراجعة من قبل الجهة المؤسسة ومدير الإستثمار ومراقبي الحسابات والمستشار القانوني وتحت مسئوليتهم ودون أدنى مسئولية تقع على الهيئة.
- تخضع هذه النشرة لكافة القواعد الحاكمة والمنظمة لنشاط صناديق الإستثمار في مصر وعلي الأخص الأحكام الواردة بقانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً لهما.

أب الإكتتاب في أو شراء وثائق إستثمار الصندوق يعد قبولاً لجميع بنود هذه النشرة و إقرار من المستثمر بقبوله الإستثمار في وثائق هذا الصندوق في مقابل تحمل كافة مخاطر هذا الإستثمار التي تم الإفصاح عنها في البند (8) من هذه النشرة.

يتمتع مجلس إدارة الصندوق (أو لجنة الإشراف) بتحديث نشرة الإكتتاب كل عام، على أنه في حالة تغيير أى من البنود المذكورة في النشرة، فيجب إتخاذ الإجراءات المقررة قانوناً طبقاً لأحكام قانون سوق رأس المال و لائحته التنفيذية وعلى الأخص موافقة جماعة حملة الوثائق في الحالات التي تتطلب ذلك طبقاً لإختصاصاتها الواردة بالبند (19) من هذه النشرة على أن يتم إعتداد هذه التعديلات من الهيئة والإفصاح لحملة الوثائق عن تلك التعديلات.

### البند الرابع: تعريف وشكل الصندوق

**إسم الصندوق:**

صندوق إستثمار بنك مصر - إصدار ثان - نمو رأسمالي.

**الجهة المؤسسة:**

بنك مصر.



العطش

الشكل القانوني للصندوق:  
صندوق استثمار بنك مصر ~~الاول~~ - الإصدار الثاني - نمو رأسمالي - هو أحد الأنشطة المرخص لبنك مصر بمزاومتها وفقاً لأحكام قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 بموجب ترخيص الهيئة العامة للرقابة المالية 69 بتاريخ 1995/06/12.

نوع الصندوق:

هو صندوق استثمار مفتوح - نمو رأسمالي مع توزيع العائد .

مقر الصندوق:

153 شارع محمد فريد القاهرة - برج بنك مصر .

تاريخ ورقم الترخيص الصادر للصندوق من الهيئة العامة للرقابة المالية:

موافقة البنك المركزي المصري في 1993/04/26 .

الإصدار الثاني - موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (69) بتاريخ 1995/06/12 .

تاريخ بدء مزاولة النشاط:

يبدأ الصندوق في مزاولة النشاط إعتباراً من تاريخ صدور الترخيص بمزاولة النشاط من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية .

السنة المالية للصندوق:

تبدأ السنة المالية للصندوق في الأول من يناير وتنتهي في آخر ديسمبر من كل عام، علي أن تشمل السنة الأولى المدة التي تنقضي من تاريخ الترخيص للصندوق بمزاولة النشاط حتي تاريخ إنتهاء السنة المالية التالية .

مدة الصندوق: 25عاماً (خمس وعشرون عاماً) تبدأ من تاريخ الترخيص للصندوق بمزاولة أعماله .

عملة الصندوق: الجنية المصري و تعتمد هذه العملة عند تقييم الأصول أو الإلتزامات وإعداد القوائم المالية وكذا عند الإكتتاب/ الشراء أو الإستراد للوثائق وعند التصفية .

موقع الصندوق الإلكتروني: [www.banquemisr.com](http://www.banquemisr.com)

### البند الخامس: مصادر أموال الصندوق، والوثائق المصدرة منه

الحجم المستهدف لهذا الصندوق هو 500 مليون جنية ( خمسمائة مليون جنية) يطرح في إصدارين:-

1- الإصدار الأول 300 مليون جنية ( ثلاثمائة مليون جنية).

2- الإصدار الثاني 200 مليون جنية ( مائتان مليون جنية).

- خصص بنك مصر نسبة مساهمة من حجم الصندوق طبقاً لأحكام المادة رقم (142) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 95 لسنة 1992 وهي النسبة المقررة للإكتتاب في الإصدار الثاني غير قابله للإسترداد إلا عند نهاية مدة الصندوق. وتتساوى الوثائق في الحقوق والإلتزامات قبل الصندوق ويشارك حاملوها في الأرباح والخسائر الناتجة عن إستثمارات الصندوق كل بنسبة ما يملكه من الوثائق.

- الإصدار الثاني 200,000 (مائتان ألف) وثيقة القيمة الإسمية للوثيقة 1,000 جم (ألف جنية مصري) والحد الأقصى المطروح للإكتتاب 200,000,000 جم (مائتان مليون جنية مصري) يتم الإكتتاب فيها بالجنيه المصري يطرح منه للإكتتاب العام 190,000 (مائة وتسعون ألف وثيقة) كما يتم الشراء والبيع بالجنيه المصري.

- تم تجزئة الوثيقة في تاريخ 23 نوفمبر 1997 إلى خمسة عشر وثيقة وتعديل القيمة الإسمية من 1,000 جم (ألف جنية مصري) إلى 66.67 جم ( ستة وستون جنيهاً مصرياً وسبعة وستون قرشاً لا غير).

- يجوز لبنك مصر شراء وثائق استثمار من تلك التي يصدرها الصندوق، ولبنك مصر الحق في استرداد قيمة الوثائق المشتراه التي تزيد عن الحد الأدنى المطلوب طبقاً للمادة (142) من الفصل الثاني من لائحة القانون 95 لسنة 1992 الصادر بالقرار الوزاري رقم 22 لسنة 2014 في أي وقت من الأوقات.

- لا يجوز أن يزيد الحد الأقصى للأموال المستثمرة في الصندوق عن خمسين مثل حجم الوثائق المكتتب فيها من البنك في الصندوق والذي يجب ألا يقل عن خمسة ملايين جنية مدفوعة نقداً.

- ويجب علي الصندوق أن يحتفظ بجزء من أمواله في صورة سائلة بحد أدنى 5% للحفاظ علي درجة المخاطر المرتبطة بمحفظة الاستثمار في صناديق أخرى وذلك طبقاً لأحكام القانون رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية وطبقاً للنسب الإستثمارية المقررة إليها بالبند (7) الخاص بالسياسة الإستثمارية.

- وقد بلغ صافي قيمة أصول الصندوق في تاريخ 2019/3/31 مبلغ 142 144 397 جنية مصري، وبعدد 1 229 647 وثيقة.

### البند السادس: هدف الصندوق

يهدف الصندوق إلي إستثمار الأموال لتحقيق عائد إستثماري يتناسب مع أداء سوق المال المصري وفقاً لرؤية مدير الإستثمار وبما يحافظ علي أموال الصندوق وكذلك تقليل المخاطر من خلال تنوع محفظة الأوراق المالية شاملة الأسهم المقيدة في البورصة المصرية في المرتبة الأولى، وأدوات الدين الحكومية وغير الحكومية المدرجة في البورصة المصرية وكذلك في الودائع المصرفية النونية علي الخزائن ووثائق الإستثمار في صناديق أخرى وذلك طبقاً لأحكام القانون رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية وطبقاً للنسب الإستثمارية المقررة إليها بالبند (7) الخاص بالسياسة الإستثمارية.

### البند السابع: السياسة الإستثمارية للصندوق

إستراتيجية الإستثمار



الحطير

يتبع الصندوق سياسة استثمارية تستهدف تحقيق الهدف المشار إليه بالبند (6) من هذه النشرة وفي سبيل تحقيق ذلك سوف يلتزم مدير الإستثمار بتوجيه أموال الصندوق على النحو التالي:

أولاً: ضوابط عامة

1. تقتصر إستثمارات الصندوق على الأوراق المالية المقيدة بإحدى البورصات المصرية فقط.
2. أن تعمل إدارة الصندوق على تحقيق الأهداف الإستثمارية للصندوق الواردة في نشرة الإكتتاب.
3. أن تلتزم إدارة الصندوق بالنسب والحدود الإستثمارية القصوى والدنيا لنسب الإستثمار المسموح بها لكل نوع من الأصول المستثمر فيها و الواردة في نشرة الإكتتاب.
4. أن تأخذ قرارات الإستثمار في الإعتبار مبدأ توزيع المخاطر وعدم التركيز.
5. لا يجوز للصندوق القيام بأي عمليات إقراض أو تمويل نقدي مباشر أو غير مباشر.
6. الإلتزام بالحد الأدنى للتصنيف الائتماني لأدوات الدين المستثمر فيها والمحدد بـ (BBB-) وفقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (35) لسنة 2014، ويلتزم الصندوق بالإفصاح بشكل سنوي لجماعة حملة الوثائق عن أي تغيير في التقييم الائتماني للسندات أو صكوك التمويل المستثمر فيها وفقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (35) لسنة 2014.
7. لا يجوز استخدام أصول الصندوق في إجراء أو تصرف يؤدي إلى تحمل الصندوق مسؤولية تتجاوز حدود قيمة إستثماره.
8. لا يجوز تعديل النظام الأساسي للصندوق أو نشرة الإكتتاب في الوثائق فيما يتعلق بالسياسة الإستثمارية وحدود حق الصندوق في الإقتراض وزيادة أتعاب الإدارة ومقابل الخدمات والعمولات إلا بعد الحصول على موافقة جماعة حملة الوثائق. وفيما عدا ذلك من تعديلات فتكون بقرار يصدر من مجلس إدارة الصندوق. ولا تعد هذه التعديلات نافذة إلا بعد إعتداد الهيئة العامة للرقابة المالية.

ثانياً: النسب الإستثمارية

- أ. حيث يهدف الصندوق إلى تحقيق نمو رأسمالي، فيبلغ الحد الأقصى للإستثمار في الأسهم 95% ويبلغ الحد الأدنى 50% من صافي أصول الصندوق، أما عن الإستثمار في أدوات النقدية فالحد الأقصى هو 50% من صافي أصول الصندوق والحد الأدنى هو 5% من صافي أصول الصندوق وفقاً لظروف السوق ورؤية مدير الإستثمار، يلتزم الصندوق بالإستثمار في أسهم الشركات المدرجة في إحدى البورصات المصرية فقط والخاضعة لإشراف الهيئة العامة للرقابة المالية، دون الإستثمار في الأسواق الخارجية.
- ب. ألا تزيد نسبة ما يستثمره الصندوق في أي قطاع من القطاعات عن 30% من من صافي أصول الصندوق لتتنوع القطاعات المستثمر بها الصندوق مما يعظم العائد علي الإستثمار ويقلل من مخاطر عدم التنوع ومخاطر السوق ومخاطر الارتباط.
- ت. يجوز شراء سندات وصكوك وأدوات الدين الأخرى تمويل المحلية الصادرة عن جهات حكومية أو شركات مساهمة أو توصية بالأسهم مقيدة بالبورصات الخاضعة لإشراف سلطة رقابية حكومية بحد أقصى 25% من صافي أصول الصندوق وعلى ألا تقل درجة التصنيف الائتماني لها عن BBB-، مع احتفاظ الصندوق بحرية شراء السندات المصرية (الصادرة عن الخزانة المصرية) بأي تصنيف مع مراعاة أن يلتزم الصندوق / مدير الإستثمار عن الإفصاح بشكل سنوي لجماعة حملة الوثائق عن أي تغيير في التقييم الائتماني للسندات أو صكوك التمويل المستثمر فيها وفقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (35) لسنة 2014.
- ث. تحقيق أكبر قدر ممكن من النمو لمكونات الصندوق وذلك بالتركيز على الأوراق المالية للشركات الناجحة والتي يتوقع لها النمو مستقبلاً.
- ج. يجوز للصندوق إستثمار أمواله في شراء وثائق الإستثمار التي تصدرها صناديق الإستثمار الأخرى.
- ح. وفقاً للمادة (172) من اللائحة التنفيذية للقانون 95 لسنة 1992، لا يجوز للصندوق إستثمار أمواله في صناديق أخرى منشأة بمعرفة أي من الأطراف ذات العلاقة، فيما عدا الإستثمار في صناديق أسواق النقد.
- خ. يجوز الإستثمار في أدوات الدين قصيرة الأجل وفقاً للنسب وكافة الضوابط التي تقرها الهيئة العامة للرقابة المالية.

الضوابط القانونية وفقاً للمادة (174) من اللائحة التنفيذية

(1) ألا تزيد نسبة ما يستثمر في شراء أوراق مالية لشركه واحدة عن 15% من صافي أصول الصندوق وبما لا يجاوز 20% من الأوراق المالية لتلك الشركة.

(2) ألا تزيد نسبة ما يستثمر في شراء وثائق إستثمار في صندوق اخر علي 20% من صافي أصول الصندوق الذي قام بالإستثمار وبما لا يجاوز 5% من عدد وثائق الصندوق المستثمر فيه.

(3) لا يجوز أن تزيد نسبة ما يستثمره الصندوق في الأوراق المالية الصادرة عن مجموعة مرتبطة عن 20% من صافي أصول الصندوق.

(4) يجب على الصندوق أن يحتفظ بجزء من أمواله في صورة سائلة بحد أدنى 5% من صافي أصول الصندوق ويتم توزيعها في الودائع والصناديق النقدية ذات الإسترداد اليومي (وأذون علي الخزانة واتفاقيات اعاده الشراء قصيرة الأجل) وذلك بما يتناسب مع حجم المخاطر المرتبطة بمحفظة، ويجوز للصندوق استثمار هذه الأموال في قنوات استثمارية منخفضة المخاطر وقابلة للتحويل إلى نقدية عند الطلب.

(5) يجوز لمدير الإستثمار تعديل النسب الإستثمارية المشار إليها أعلاه طبقاً لظروف ومتغيرات السوق وذلك بموافقة الهيئة العامة للرقابة المالية.

### البند الثامن: المخاطر الإستثمارية

1. تجدر الإشارة إلى أن أموال الصندوق مفرزة تماماً عن أموال الجهة المؤسسة.
2. لا يرتبط الصندوق بأي مخاطر مرتبطة بالجهة المؤسسة.
3. طبيعة الإستثمار في المجالات المشار تتسم بدرجة مرتفعة من المخاطرة مقارنة بعوائد البنوك وأذون الخزانة، لذا يجب على المستثمر أن يأخذ في إعتباره تغير قيم الإستثمارات المالية من وقت لآخر أو تغير قيمة العائد المتوقع عليها تبعاً لتقلبات الظروف الإقتصادية والسياسية

(المحلية والدولية) وهي عوامل تخرج عن سيطرة إدارة الصندوق.

لذلك يجب على كل من يريد أن يستثمر أمواله في الصندوق تقدير احتمال تحقق أي من المخاطر التالي ذكرها، ومن ثم بناء قراره بإستثمار أمواله في الصندوق بناء على ذلك، وكذلك توقع عائد يتناسب ودرجة المخاطر المنخفضة بالمقارنة بفئات الصناديق الأخرى.

#### مخاطر منتظمة/ مخاطر السوق:

هذه المخاطر ناجمة عن الظروف الاقتصادية العامة مثل الكساد أو الظروف السياسية ويصعب التخلص منها أو التحكم فيها ولكن يمكن أن يقل من تأثيرها بسبب إختلاف تآثر الأدوات الإستثمارية بالمخاطر المنتظمة على حسب نوعها وسوف يقوم مدير الإستثمار بمواجهة هذه المخاطر عن طريق توزيع الإستثمارات على قطاعات ومجالات الإستثمار المختلفة. حيث أن ليس كل الأسهم تتفاعل مع تلك العوامل بمعامل ارتباط مرتفع كما أن الأسهم والسندات قد تتفاعل لذات العوامل بطرق مختلفة.

#### مخاطر غير منتظمة:

وهي مخاطر الإستثمار في قطاع معين أو سهم معين، ويتم الحد من تأثير هذا النوع من المخاطر عن طريق التنوع ووضع ضوابط مثل الحد الأقصى للسهم الواحد المذكورة في السياسة الإستثمارية، وفي السندات يقوم مدير الإستثمار بمواجهة هذه المخاطر عن طريق الإلتزام بالحد الأدنى للتصنيف الإئتماني المقبول وفقاً للضوابط الموضوعية من الهيئة وهو (BBB-)، بالإضافة إلى أن السياسة الإستثمارية حددت حد أقصى للإستثمار في الأوراق المالية الصادرة عن مجموعة مرتبطة.

#### مخاطر تغير أسعار الفائدة:

هي المخاطر المرتبطة بتغييرات أسعار الفائدة إنخفاضاً أو ارتفاعاً على إستثمارات الصندوق مما ينتج عنه تغيير في العائد عليها إيجاباً أو سلباً. وتؤثر أسعار الفائدة على أسعار السندات بالدرجة الأولى حيث أن ارتفاع أسعار الفائدة يخفض القيمة السوقية للسندات، ولكن أيضاً يؤثر على الأسهم بدرجات متفاوتة حسب مستوى الدين لدى الشركات، اعتماد مبيعاتها على أسعار الفائدة أو في حالة البنوك وجهات التمويل قد تؤثر مباشرة على النشاط.

#### مخاطر عدم التنوع الإرتباط:

هي المخاطر المرتبطة بتركز الإستثمار في عدد محدود من القطاعات أو في ورقة مالية معينة أو نتيجة إرتباط العائد على الإستثمار في الأدوات الإستثمارية المتاحة في أحد القطاعات. وفي هذا الشأن سوف يلتزم مدير الإستثمار بالحد الأقصى للسهم والقطاع وفق السياسة الإستثمارية وينسب التركيز الواردة بالمادة (174) من اللائحة التنفيذية المشار إليها ببنود السياسة الإستثمارية، كما تنص سياسة الصندوق علي حد أقصى للإستثمار في الأوراق المالية الصادرة عن مجموعة مرتبطة مما يضمن التنوع في الإستثمارات. كما أن الإستثمار في اذون علي الخزانة أو في الودائع البنكية يتميز بأقل قدر من التعرض الي مخاطر مما لا ينتج عن التركيز فيه أي زيادة في هذا النوع من المخاطر.

#### مخاطر المعلومات:

هي المخاطر الناشئة عن عدم توافر المعلومات اللازمة عن أحوال الشركات بسبب عدم الشفافية أو عدم وجود رؤية واضحة للأحوال المستقبلية للسوق بسبب عوامل غير معروفة. والجدير بالذكر أن الصندوق سوف يستثمر أمواله في الأسهم والسندات ويحاول مدير الاستثمار الإستثمار في شركات لديها درجة حوكمة جيدة، أو أن يؤثر مستوى الحوكمة على الوزن النسبي للإستثمار، وعن أدوات الدين فيتم الإستثمار في أدوات الدين المصدرة عن الحكومة أو في السندات المقيدة بالبورصة أو في القطاع المصرفي، وكلها تتمتع بدرجة شفافية عالية تمكن مدير الإستثمار من إتخاذ القرارات الإستثمارية الصحيحة.

#### مخاطر العمليات:

هي مخاطر نتيجة خطأ أثناء تنفيذ أوامر شراء/بيع الأسهم والسندات أو نتيجة عدم نزاهة أحد أطراف عمليات البيع/الشراء أو عدم بذل عناية الرجل الحريص أثناء تنفيذ تلك العمليات وهذه المخاطر تكون قائمة بالدرجة الأولى في البورصات الناشئة. والجدير بالذكر أن مدير الإستثمار عند الإستثمار في الأسهم والسندات يستثمر في الأسهم الشركات المقيدة في السوق المصري ويتبع آلية الدفع عند الإستلام وذلك بإستثناء عمليات الإكتتاب والتي يتطلب أن يتم السداد أولاً قبل عملية التخصيص أما في حالة البيع فسيتم إتباع سياسة التسليم عند الحصول على المبالغ المستحقة.

#### مخاطر التغييرات السياسية:

هي المخاطر التي تحدثها التغييرات السياسية في الدول المستثمر فيها مما يؤثر على السياسات الاقتصادية والإستثمارية لتلك الدول وبالتالي ذلك علي أداء أسواق المال واستقرارها ودرجتها الإئتمانية. ويكون تأثير هذه السياسات أكبر نسبياً على سوق الأسهم عن سوق أدوات العائد الثابت. وتجدر الإشارة إلى أن إستثمارات الصندوق تتركز في السوق المصري فقط وبالتالي تتأثر مباشرة بأي تغييرات تحدث سواء إيجابية أو سلبية.

#### مخاطر السداد المعجل:

وهذه النوعية من المخاطر ترتبط إرتباطاً مباشراً بالسندات حيث أنه في بعض الأحيان، يكون لمصدر السندات الحق في إستردادها قبل تاريخ الإستحقاق وذلك نتيجة تغير أسعار الفائدة أو لأسباب مباشرة تتعلق بنشاط المصدر نفسه، وفي جميع الأحوال هذه المخاطر تكون معروفة سلفاً ومحددة بنشرات الإكتتاب الخاصة بالسندات التي تحمل تلك الخاصية، كما أن الصندوق يلتزم بحدود السياسة الإستثمارية المتبعة، ولمدير الإستثمار كذلك حرية تغيير نسبة الإستثمار في السندات لتقليل درجة مخاطر السداد المعجل.

#### مخاطر تغيير اللوائح والقوانين:

هي المخاطر الناجمة عن تغيير بعض القوانين واللوائح في الدول المستثمر فيها وقد تؤثر بالسلب أو بالإيجاب علي بعض قطاعات أو علي العائد على الإستثمارات المستهدفة، ويقوم مدير الإستثمار بمتابعة اللوائح والقوانين والتشريعات المنتظر صدورها والتي قد تؤثر على أداء





### البند العاشر : نوعية المستثمر المخاطب بالنشرة

المستثمرون المستهدفون لصندوق بنك مصر الأول-الإصدار الثاني هم من مستثمري الإكتتاب العام المصريين والأجانب سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أو معنويين، والزاعبين في استثمار أموالهم في سوق المال المصري. وهو ما يوفر فرصة لتحقيق عائد قد يكون أفضل من الأدوات منخفضة المخاطر كما تحقق تاريخياً. ولكن هناك مخاطر مرتبطة بالاستثمار في سوق المال مما سيعرض المستثمرين الى تقلبات اسعار الاسهم، والتغيرات في اسعار الفائدة والتي تؤثر على كل من الاسهم والسندات وغيرها من العوامل الاقتصادية الاخرى. ويقوم مدير الاستثمار بمحاولة التحوط من التغيرات غير المواتية بالاضافة الى تنوع المحفظة لخفض درجة المخاطرة. ولكن يبقى الصندوق معرض لمثل تلك التقلبات المذكورة لذا يستلزم على المستثمرين تقبل درجة من المخاطر المرتبطة بالتغيرات في اسواق المال. وكما يتميز الصندوق بإعطاء الفرصة لصغار المستثمرين بتجميع اموالهم وتقوم على إدارتها مؤسسة متخصصة ذات خبرة واسعة في هذا المجال وتحقيق مزاي لا يمكن لهم تحقيقها بدون الإستعانة بمدير الإستثمار.

### البند الحادي عشر : أصول الصندوق وإمساك السجلات

الفصل بين الصندوق والجهة المؤسسة

طبقاً للمادة (176) من اللائحة التنفيذية تكون أموال الصندوق وإستثماراته وأنشطته مستقلة ومفردة عن أموال الجهة المؤسسة وتكون لها حسابات ودفاتر وسجلات مستقلة.

الرجوع الى أصول صناديق إستثمارية أخرى تابعة للجهة المؤسسة للصندوق

لا يجوز الرجوع للوفاء بالتزامات الصندوق إلى أصول صناديق إستثمارية أخرى تابعة للجهة المؤسسة أو يديرها مدير الإستثمار وفي حالة قيام صندوق إستثمار بنك مصر الأول-الإصدار الثاني بالإستثمار في صناديق أخرى يكون من حقه (مثل المستثمرين الآخرين) الرجوع على أصول هذه الصندوق للوفاء بالتزامات تجاه صندوق إستثمار بنك مصر الأول-الإصدار الثاني.

إمساك السجلات الخاصة بالصندوق وأصوله

❖ يتولى بنك مصر بصفته متلقى الإكتتاب والذي يتولى عمليات الشراء والإسترداد، إمساك سجلات إلكترونية يثبت فيها ملكية ووثائق الصناديق.

❖ يلتزم بنك مصر والذي يتولى عمليات الشراء والإسترداد بالإحتفاظ بنسخ إحتياطية من سجلات الملكية وفقاً لقواعد وإجراءات تأمين السجلات الإلكترونية التي تعتمدها الهيئة.

❖ يقوم بنك مصر بصفته متلقى الإكتتاب بموافاة شركة خدمات الإدارة في نهاية كل يوم عمل من خلال الرابط الآلى بالبيانات الخاصة بالمكتتبين والمشتريين ومستردى ووثائق الصندوق المنصوص عليها بالمادة (156) من اللائحة.

❖ يقوم بنك مصر بصفته متلقى الإكتتاب بموافاة مدير الإستثمار في نهاية كل يوم عمل بمجموع طلبات الشراء والإسترداد.

❖ تلتزم شركة خدمات الإدارة بإعداد وحفظ سجل آلى بحاملى الوثائق، ويعد سجل حملة الوثائق قرينة على ملكية المستثمرين للوثائق المثبتة فيه.

❖ للهيئة حق الاطلاع وطلب المستندات والبيانات التي تتعلق بالنشاط والتحقق من ممارسته طبقاً لأحكام القانون رقم 95 لسنة 1992 ولائحة التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذا لهما.

أصول الصندوق

لا يوجد أى أصول إستثمارية لدى الصندوق قبل البدء الفعلى فى النشاط ما عدا المبلغ المجنب وهو القدر المكتتب فيه من الجهة المؤسسة للصندوق والبالغ 5,000,000 جنيه ( خمسة مليون جنيه مصرى).

حقوق صاحب الوثيقة وورثته ودائنيه على أصول الصندوق

لا يجوز لحملة الوثائق أو ورثتهم أو دائنيهم طلب تخصيص أو فرز أو تجنيب أو السيطرة على أى من أصول الصندوق بأى صورة، أو الحصول على حق إختصاص لها.

### البند الثاني عشر : الجهة المؤسسة للصندوق

اسم الجهة : بنك مصر

كما يلي بيان أعضاء مجلس إدارة الجهة المؤسسة

السيد الأستاذ / محمد محمود الإترى

السيد الأستاذ / عاكف عبد اللطيف محمد المغربي

السيد الأستاذ / حسام الدين عبد الوهاب علي

الأستاذ الدكتور / أحمد علاء الدين علي الجندي

السيد الأستاذ / محمود منتصر ابراهيم السيد

الدكتورة / ريهام مصطفى حسن مصطفى

السيد الأستاذ / تامر عبد العزيز شحاته جاد الله

السيد الأستاذ / محمد احمد شريف ابو الفضل

الدكتور / مايا محمد عبد المنعم مرسى

إختصاصات مجلس إدارة الجهة المؤسسة

رئيس مجلس الإدارة

نائب رئيس مجلس الإدارة

نائب رئيس مجلس الإدارة

عضو مجلس الإدارة

عضو مجلس الإدارة

عضو مجلس الإدارة

عضو مجلس الإدارة

عضو مجلس الإدارة

عضو مجلس الإدارة



الخطوط

- يختص مجلس الإدارة باختصاصات الجمعية العامة العادية وغير العادية المشار إليها بالمادة (162) من اللائحة التنفيذية، ومن أهمها:
- التصديق على القوائم المالية وتقرير مراقبي حسابات الصندوق وقواعد توزيع أرباح الصندوق.
  - تشكيل لجنة الإشراف على الصندوق.
  - التصديق على موافقة جماعة حملة الوثائق على تصفية أو مد أجل الصندوق قبل إنتهاء مدته، ولا يجوز له إتخاذ قرار بعزل مدير الإستثمار أو تعديل السياسة الإستثمارية للصندوق.

لجنة الإشراف على الصندوق طبقاً لأحكام المادة (176) من اللائحة التنفيذية، قام مجلس إدارة بنك مصر بتعيين لجنة الإشراف للصندوق تتوافر في أعضائها الشروط القانونية اللازمة طبقاً للمادة (163) من ذات اللائحة وتكون لها صلاحيات واختصاصات مجلس إدارة الصندوق المنشأ في شكل شركة على النحو التالي:

- 1. الدكتور/ سوزان فؤاد حمدي
  - 2. الأستاذ / حاتم شرف الدين محمد عبده
  - 3. الأستاذ / محمد عصام الدين السيد غراب
  - 4. الأستاذ / عيسى محمد رفاعي
  - 5. الأستاذ / محمد المعتر محمود عمر
  - 6. الأستاذ / عماد شعبان عبد العظيم
- رئيس اللجنة  
- عضو تنفيذي  
- عضو مستقل  
- عضو مستقل  
- عضو مستقل  
- مقرر اللجنة

وتقوم تلك اللجنة بالمهام التالية:

1. تعيين مدير الإستثمار والتأكد من تنفيذه لإلتزاماته ومسئوليته وعزله علي أن يتم التصديق على القرار من جماعة حملة الوثائق والحقن مصلحة حملة الوثائق وفقاً لنشرة الإكتتاب وأحكام اللائحة التنفيذية للقانون 95 لسنة 1992.
2. تعيين شركة خدمات الإدارة والتأكد من تنفيذها لالتزاماتها ومسئولياتها.
3. تعيين أمين الحفظ.
4. الموافقة على نشرة الإكتتاب في وثائق الصندوق وأي تعديل يتم إدخاله عليها قبل إعتقادها من الهيئة.
5. الموافقة على عقد ترويج الإكتتاب في وثائق الصندوق.
6. التحقق من تطبيق السياسات التي تكفل تجنب تعارض المصالح بين الأطراف ذوي العلاقة والصندوق.
7. تعيين مراقبي حسابات الصندوق من بين المقيدین بالسجل المعد لهذا الغرض بالهيئة.
8. متابعة اعمال المراقب الداخلي لمدير الإستثمار والاجتماع به اربع مرات علي الاقل سنويا للتأكد من التزامه بأحكام قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذا لهما.
9. الإلتزام بقواعد الإفصاح الواردة بالمادة (6) من قانون سوق رأس المال ونشر التقارير نصف السنوية والسنوية عن نشاط الصندوق، وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بإستثمارات الصندوق وعوائدها وما تم توزيعه من ارباح علي حملة الوثائق.
10. التأكد من إلتزام مدير الإستثمار بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية الخاصة بالصندوق لحملة الوثائق وغيرهم من الأطراف ذوي العلاقة.
11. الموافقة على القوائم المالية للصندوق التي أعدها مدير الإستثمار تمهيداً لعرضها على الجمعية العامة مرفقاً بها تقرير مراقبي الحسابات.
12. إتخاذ قرارات الإقتراض وتقديم طلبات إيقاف الإسترداد وفقاً للمادة (159) من اللائحة التنفيذية للقانون.
13. وضع الإجراءات الواجب إتباعها عند إنهاء أو فسخ العقد مع أحد الأطراف ذوي العلاقة أو أحد مقدمي الخدمات وخطوات إنتقال الخدمة لطرف آخر بما في ذلك كيفية نقل الدفاتر والسجلات اللازمة لممارسة الخدمة دون التأثير على نشاط الصندوق.

الاحوال يكون علي مجلس الادارة بذل عناية الرجل الحريص في القيام بكل ما من شأنه تحقيق مصلحة الصندوق لحملة الوثائق.

### البند الثالث عشر: الجهة المسؤولة عن تلقي طلبات الإكتتاب والشراء والإسترداد

بتلقى طلبات الإكتتاب والشراء والإسترداد من خلال جميع الفروع بجمهورية مصر العربية وفيما يلي التزامات البنك من قبله:

- ✓ الإلتزام بالربط الآلي بينه وبين مدير الإستثمار وشركة خدمات الإدارة.
- ✓ الإلتزام بالإعلان عن الصندوق في مكان ظاهر في كل فروع البنك داخل جمهورية مصر العربية.
- ✓ الإلتزام بتلقى طلبات الشراء والإسترداد على أن يتم تنفيذ تلك الطلبات على أساس الشروط المشار إليها بالبند رقم (20) من هذه النشرة.
- ✓ الإلتزام بموافاة شركة خدمات الإدارة ومدير الإستثمار ببيان عن كافة طلبات الشراء والإسترداد في نهاية كل يوم عمل مصرفي.
- ✓ الإلتزام بالإعلان عن صافي قيمة الوثائق يومياً بكافة الفروع على أساس إقتال اليوم السابق طبقاً للقيمة المحسوبة من شركة خدمات الإدارة.

**البند الرابع عشر : القوائم المالية للصندوق - مراقب حسابات الصندوق**

طبقاً للمادة (168) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 95 لسنة 1992، يتولى مراجعة حسابات الصندوق مراقبان للحسابات من بين المراجعين المقيدين في السجل المعد لهذا الغرض بالهيئة العامة للرقابة المالية على أن يكونا مستقلين عن بعضهما وعن كل من مدير الإستثمار وأى من الأطراف ذوى العلاقة بالصندوق، وبناء عليه فقد تم تعيين كل من:

**1- مراقب الحسابات**

الأستاذ: جرجس إبراهيم عبد النور  
المكتب: مصطفى شوقى ( Mazars )  
رقم سجل الهيئة: (206)

**2- مراقب الحسابات**

الأستاذ: نيفين وصفى فهمى  
المكتب: وحيد عبد الغفار (Baker Tilly)  
رقم سجل الهيئة: (306)

العنوان: زهراء المعادى ش.61 ق.11 الشطر العاشر. المعادى-القاهرة  
التليفون: 02-23101031/02-23101032

العنوان: 153 شارع محمد فريد برج بنك مصر - القاهرة  
التليفون: 02-23901890/02-23917299

ويقر كلا من مراقبى الحسابات وكذا لجنة الإشراف المسئولة عن تعيينهما باستيفائهما لكافة الشروط ومعايير الإستقلالية المشار إليها بالمادة (168) من اللائحة التنفيذية ويتم إصدار تقرير مراجعة من مراقبى حسابات صناديق الإستثمار على القوائم المالية السنوية ونصف السنوية أما بشأن القوائم المالية ربع السنوية فيتم إصدار تقرير فحص محدود.

**إلتزامات مراقبى الحسابات**

- مراقبى الحسابات لهما الحق فى الإطلاع على دفاتر الصندوق وطلب البيانات والإيضاحات وتحقيق الأصول ويلتزم كل منهما بمعايير المراجعة المصرية وبإعداد تقرير بنتائج المراجعة. ويجب أن يعد مراقبى الحسابات تقريراً مشتركاً وفى حالة الإختلاف فيما بينهما يتم توضيح أوجه الخلاف ووجهة نظر كل منهما.
- يلتزم مراقبى الحسابات بمراجعة القوائم المالية فى نهاية كل سنة مالية ويتم إصدارها خلال الربع الأول من السنة المالية التالية مرفقاً بها تقريراً عن نتيجة مراجعتها موضحاً بها أوجه الخلاف بينهما إن وجد ويلتزم كل مراقب حسابات منى حدوى بأن يعد تقريراً سنوياً (خطاب الإدارة) يتضمن النتائج والملاحظات التى إنتهى إليها طبقاً لمعايير المحاسبة والمراجعة المصرية.
- يلتزم مراقبى حسابات الصندوق بإجراء فحص دورى محدود كل ثلاثة أشهر للقوائم المالية للصندوق والتقارير ربع السنوية عن نشاط الصندوق ونتائج أعماله عن هذه الفترة ويتعين أن يتضمن التقرير بيان ما إذا كانت هناك حاجة لإجراء أية تعديلات هامة او مؤثرة على القوائم المالية المذكورة ينبغى إجرائها، وكذا بيان مدى إتفاق أسس تقييم أصول وإلتزامات الصندوق وتحديد قيمة وثائق الإستثمار خلال الفترة موضع الفحص تماشياً مع الإرشادات الصادرة عن الهيئة فى هذه الصدد.
- يلتزم مراقبى حسابات الصندوق بإجراء فحص شامل على القوائم المالية نصف السنوية والسنوية وإعداد تقرير بنتيجة المراجعة مبيناً عما إذا كان المركز المالى للصندوق يعبر فى كل جوانبه عن المركز المالى الصحيح للصندوق وعن نتيجة نشاطه فى نهاية الفترة المعد عنها التقرير.

**البند الخامس عشر : مدير الإستثمار**

الإسم : مصر المالية للإستثمارات

الشكل القانونى : شركة مساهمة مصرية خاضعة لأحكام قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992.

الترخيص من الهيئة : رقم ( 586 ) بتاريخ 2010/06/22.

السجل التجارى : رقم ( 59807 ) الجيزة.

رأسمال الشركة : بلغ رأسمال الشركة المصدر والمدفوع بالكامل مبلغ 4.20 مليار جنيه مصرى.

عنوان الشركة : مبنى بنك مصر B222- الدور الثانى- الحى المالى- القرية الذكية - طريق القاهرة اسكندرية الصحراوى - الجيزة.

أعضاء مجلس الإدارة :

- رئيس مجلس الإدارة - ممثلاً عن بنك مصر
- عضو مجلس الإدارة - ممثلاً عن صندوق التأمينات والمعاشات الخاص بالعمالين ببنك مصر
- عضو مجلس الإدارة - ممثلاً عن شركة مصر أبو ظبى للإستثمارات العقارية
- عضو مجلس الإدارة
- عضو مجلس الإدارة
- عضو مجلس الإدارة
- عضو مجلس الإدارة
- عضو مجلس الإدارة
- عضو مجلس الإدارة
- عضو مجلس الإدارة
- عضو مجلس الإدارة
- عضو مجلس الإدارة

- 1) السيد الأستاذ / محمد محمود الإترى
- 2) السيد الأستاذ / حسام الدين عبد الوهاب علي
- 3) السيدة الدكتورة / سوزان فؤاد حمدي
- 4) السيد الأستاذ / عاكف عبد اللطيف محمد المغربي
- 5) الأستاذ الدكتور / احمد علاء الدين الجندي
- 6) السيد الأستاذ / محمود منتصر ابراهيم السيد
- 7) السيد الأستاذ / تامر عبد العزيز شحاته جاد الله
- 8) السيد الأستاذ / محمد أشرف رمزي
- 9) السيدة الأستاذة / مها هبة عنايت الله
- 10) السيد الأستاذ / خليل إبراهيم خليل البواب
- 11) السيد الأستاذ / محمد احمد شريف ابو الفضل

**هيكل المساهمين :**

% 99.9998

% 0.000069

- بنك مصر  
- شركة مصر أبوظبى للإستثمارات العقارية



نشرة الإكتتاب العام في وثائق صندوق استثمار بنك مصر  
إصدار ثان - نمورأسمالي

صندوق التأمين والمعاشات الخاص بالعاملين ببنك مصر %0.000069

الإفصاح عن مدى إستقلالية مدير الإستثمار :  
يقر مدير الإستثمار وكذا لجنة الإشراف المسئولة عن تعيينه بإستقلاله عن الصندوق وعن أى من الأطراف ذوى العلاقة بالصندوق كما أنه مؤسس من بنك مصر - الجهة المؤسسة للصندوق.  
تاريخ العقد المحرر بين الصندوق ومدير الإستثمار :  
تم تحرير عقد إدارة صندوق بنك مصر - إصدار ثان بين مدير الإستثمار (شركة مصر المالية للإستثمارات) وبنك مصر بتاريخ 8 ديسمبر 2011.

خبرات الشركة :  
شركة مصر المالية للإستثمارات هي إحدى شركات بنك مصر، تأسست في عام 2010 بهدف تكوين وإدارة مختلف أنواع صناديق ومحافظ الإستثمار وتدير صندوق إستثمار بنك مصر الأول الإصدار الأول وصندوق بنك مصر الثالث بالإضافة إلى محفظه إستثمار أخرى خاصة ببنك مصر .

المراقب الداخلي لمدير الإستثمار :  
طبقاً للمادة (183 مكرر 24) من لائحة القانون 95 لسنة 1992 يجب أن يكون للشركة مراقب داخلي وقد تم تعيين:  
السيد / أحمد طيبي سيد  
العنوان / مبنى بنك مصر B222- الدور الثاني- الحى المالى- القرية الذكية - طريق القاهرة اسكندرية الصحراوى - الجيزة.  
التليفون / 35370830 - 02

التزامات المراقب الداخلي موافاة الهيئة ببيان أسبوعي على أن يشمل تقرير بما يلي:

- 1- مدى التزام مدير الإستثمار بالقانون ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً لهما ونظم الرقابة بالشركة وعلى وجه الخصوص كافة ما ورد بالفقر التاسع من الفصل الثاني من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم 1992/95.
- 2- اقرار بمدى التزام مدير الإستثمار بالسياسة الإستثمارية لكل صندوق يتولى ادارته، مع بيان مخالفة القيود الإستثمارية لأى من تلك الصناديق اذا لم يتم مدير الإستثمار بإزالة اسباب المخالفة خلال اسبوع من تاريخ حدوثها.
- 3- مدى وجود أي شكاوى معلقة لم يتم حلها خلال اسبوع من تاريخ تقديمها للشركة، وفي حالة وجودها يتم بيانها والاجراء المتخذ بشأنها.

مجموعة العمل المسئولة عن إدارة الصندوق :

الأستاذ / محمد مصطفى فهمى  
- مدير المحفظة  
- حاصل على شهادة المحلل المالى المعتمد (CFA) وبكالوريوس تجارة - تخصص محاسبة، وقد عمل منذ 1995 في مجال الإستثمار في أسواق المال، وقد غلب على تلك الفترة عمله في إدارة الأصول ومدير بحوث في كبرى شركات الإستثمار في مصر، كما أضاف الى خبرته فترات من العمل في بنوك الإستثمار والإستثمار المباشر. وقد بدء عمله في مصر المالية للإستثمارات منذ 2012 كمدير ادارة الإستثمار في سوق المال.

التزامات مدير الإستثمار :

على مدير الإستثمار الإلتزام بكافة القواعد التى تحكم النشاط وفقاً لأحكام القانون واللائحة التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً لهما، وعلى الأخص ما يلي :

- ✓ التحرى عن الموقف المالى للشركات المصدرة للاوراق التى يستثمر الصندوق أمواله فيها.
- ✓ مراعاة الإلتزام بضوابط الإفصاح عن أية أحداث جوهرية بشأن الأوراق المالية وغيرها من أوجه الإستثمار التى يستثمر فيها الصندوق جزءاً من أمواله .
- ✓ الإحتفاظ بحسابات مستقلة لكل صندوق يتولى إدارة إستثمارته.

إسكاف الدفاتر والسجلات اللازمة لمباشرة نشاطه.  
إعداد القوائم المالية للصندوق وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية، وتقديمها لمجلس إدارة الصندوق على أن يتم مراجعتها بمعرفة مراقبي حسابات الصندوق المقيد بالسجل المعد لذلك بالهيئة .  
إخطار كل من الهيئة ومجلس إدارة الصندوق بأى تجاوز لحدود أو ضوابط السياسة الإستثمارية المنصوص عليها في اللائحة فور حدوثها وإزالة أسبابها خلال مدة لا تتجاوز أسبوع من تاريخ حدوثها ويجوز لمدير الإستثمار أن يطلب من الهيئة من هذه المهلة فى حالة وجود مبرر تقبله الهيئة.

موافاة الهيئة بتقارير نصف سنوية عن نشاطه ونتائج أعماله ومركزه المالى.  
وفي جميع الأحوال يلتزم مدير الإستثمار ببذل عناية الرجل الحريص في إدارته لإستثمارات الصندوق وأن يعمل على الخطية مضابح الصندوق وحملة الوثائق فى كل تصرف أو إجراء .

- ✓ يحظر على مدير الإستثمار القيام بجميع الأعمال المحظورة على الصندوق الذى يدير نشاطه كما يلي:
- ✓ إتخاذ أى إجراء أو ابرام أى تصرف ينطوي على تعارض بين مصلحة الصندوق ومصلحته أو مصلحة أى صندوق آخر يديره أو مصلحة المستثمرين فى الصندوق او المتعاملين معه إلا إذا حصل على موافقة جماعة حملة الوثائق المسبقة وفقاً للأحكام الواردة بهذا الفصل (مادة 183 مكرر "20".
- ✓ البدء فى إستثمار أموال الصندوق قبل غلق باب الإكتتاب فى وثائقه، وتكون له إيداع أموال الإكتتاب فى أحد البنوك الخاضعة

- ✓ إشراف البنك المركزي وتحصيل عوائدها.
  - ✓ شراء أوراق مالية غير مقيدة ببورصة الأوراق المالية في مصر أو في الخارج أو مقيدة في بورصة غير خاضعة لإشراف سلطة رقابية حكومية.
  - ✓ استثمار أموال الصندوق في شراء أوراق مالية لشركات تحت التصفية أو حكم بشهر إفلاسها.
  - ✓ استخدام أموال الصندوق في تأسيس شركات جديدة فيما عدا صناديق الملكية الخاصة، أو الصناديق العقارية أو صناديق رأس مال المخاطر.
  - ✓ استثمار أموال الصندوق في شراء وثائق استثمار لصندوق آخر يديره، إلا في حالة الصناديق القابضة أو صناديق أسواق النقد.
  - ✓ تنفيذ العمليات من خلال أشخاص مرتبطة دون إفصاح مسبق لمجلس إدارة شركة الصندوق، وموافقة جماعة حملة الوثائق في الحالات التي تستوجب ذلك.
  - ✓ التعامل على وثائق استثمار الصندوق الذي يديره إلا في الحدود وفقاً للضوابط التي تحددها الهيئة.
  - ✓ القيام بأية أعمال أو تصرفات لا تهدف إلا إلى زيادة العمولات أو المصروفات أو الأتعاب أو إلى تحقيق كسب أو ميزة له أو لمديريه أو العاملين لديه.
  - ✓ طلب الإقراض في غير الأغراض المنصوص عليها في نشرة الإكتتاب.
  - ✓ نشر بيانات أو معلومات غير صحيحة أو غير كاملة أو غير مدققة أو حجب معلومات أو بيانات جوهرية.
- وفي جميع الأحوال يحظر على مدير الاستثمار القيام بأي من الأعمال أو الأنشطة التي يحظر على الصندوق القيام بها أو التي يترتب عليها الإخلال باستقرار السوق أو الإضرار بحق حملة الوثائق.
- تعامل مدير الاستثمار والعاملين لديه على وثائق الصندوق:
2. وفقاً للمادة (183 مكرر 21) يجوز لمدير الاستثمار أن يستثمر في وثائق استثمار الصندوق الذي يديره عند طرحها للإكتتاب، على أن يكون ذلك مساببه الخاص وأن يلتزم ببيع هذه الوثائق المكتتبت فيها وفقاً للضوابط التالية:-
- ❖ تجنب أي تعارض في المصالح عند التعامل مع الأوراق.
  - ❖ عدم التعامل على الوثائق التي قد توفرت لديهم معلومات أو بيانات غير معلنة بالسوق.
  - ❖ إمسك سجل خاص لتعامل العاملين من قبل المراقب الداخلي بالشركة.
- لا يجوز لمدير الاستثمار أو المديرين والعاملين به التعامل على وثائق صندوق بنك مصر - إصدار ثان بعد طرحه إلا بعد الحصول على الموافقة المسبقة من الهيئة ووفقاً للضوابط الصادرة بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (69 لسنة 2014).

**البند السادس عشر: شركة خدمات الإدارة**

الإسم: الشركة الدولية لخدمات الإدارة

الشكل القانوني: شركة مساهمة مصرية خاضعة لأحكام قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992.

الترخيص من الهيئة: رقم (491) بتاريخ 2008/12/21.

السجل التجاري: رقم (80428) جنوب القاهرة.

عنوان الشركة: 4-4 أ كورنيش النيل- رملة بولاق - اركاديا مول - القاهرة

أعضاء مجلس الإدارة:

(1) السيد/ مايكل لطفي انيس حكيم

(2) السيد / كريم انيس جرس سعيد

(3) السيد / مدحت فتحى شاكرا ارمانيوس

(4) السيدة/ شيرين فتحى فاضل

ممثل للمساهمين: إسماعيل رشاد الحنفي يوسف

هيكل المساهمين:

(1) شركة بلتون لترويج وتغطية الاكتتاب ش.م.م 12.5 %

(2) شركة بلتون القابضة للاستثمارات ش.م.م 7.5 %

(3) الأستاذ/ كريم انيس جرس سعيد 80 %



عضو مجلس إدارة والعضو المنتدب

رئيس مجلس الإدارة غير تنفيذي

عضو مجلس إدارة غير تنفيذي

عضو مجلس إدارة غير تنفيذي

عضو مجلس إدارة غير تنفيذي

وتلتزم الشركة بجميع الالتزامات الواردة باللائحة التنفيذية لقانون (95) لسنة 1992 وكذا قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 88 لسنة 2009. ويتعين على شركة خدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار الإلتزام بما يلي فيما يخص تقييم الأصول والأوراق المالية التي تستثمر فيها صناديق الاستثمار وذلك في غير الحالات الواردة بالمادة الثانية من قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (130) لسنة 2014:

(أ) الأسهم المقيدة بالبورصة تقيم على أساس أسعار الإقفال السارية في نهاية جلسة يوم التقييم على أنه يجوز في حالة الأسهم التي لا يوجد لها أسعار سوقية معلنة وقت تقييمها أو مضى على آخر سعر معان ثلاثة أشهر أو تداولتها محدودة وغير نشطة أن يتم التقييم بما يتفق مع معايير المحاسبة المصرية.

(ب) وثائق الاستثمار في صناديق الاستثمار الأخرى تقيم على أساس آخر قيمة إسترادية معلنة أو تقييم للوثيقة.

(ج) اذون علي الخزانة تقيم طبقاً لسعر الشراء مضافاً إليه الفائدة المستحقة من يوم الشراء حتى يوم التقييم طبقاً للعائد المحتسب على أساس الشراء.

(د) السندات تقيم وفقاً لتبويب هذا الاستثمار إما لغرض الاحتفاظ أو المتاجرة بما يتفق مع معايير المحاسبة المصرية.

(هـ) شهادات الإيداع البنكية وشهادات الاستثمار تقيم طبقاً لسعر الشراء مضافاً إليه العائد المستحق عن الفترة من تاريخ الشراء أو آخر تاريخ صرف العائد أيهما أقرب وحتى يوم التقييم.

التزامات شركة خدمات الإدارة وفقاً لللائحة التنفيذية :

1. إعداد بيان يومي بعدد الوثائق القائمة لصندوق الاستثمار المفتوح ويتم الإفصاح عنه في نهاية كل يوم عمل وإخطار الهيئة به في المواعيد التي تحددها.
  2. حساب صافي قيمة الوثائق للصناديق المفتوحة والمغلقة.
  3. قيد المعاملات التي تتم على وثائق الاستثمار غير المقيدة بالبورصة.
  4. تقييم الأصول والأوراق المالية للصناديق غير المقيدة في البورصة التي تستثمر فيها الصناديق الأخرى أموالها بشكل دوري لا يقل عن مرة كل ثلاثة أشهر، مع مراعاة تعيين مقيم متخصص ومستشار مالي لتقييم الأصول أو الأوراق المالية التي يصدر بتحديداتها وضوابط تقييمها قرار من مجلس إدارة الهيئة.
  5. تلتزم الشركة بأعداد وحفظ سجل آلي بحاملي الوثائق، ويعد سجل حملة الوثائق قرينة على ملكية المستثمرين للوثائق المثبته فيه، كما تلتزم الشركة بتدوين البيانات التالية في هذا السجل:
    - أ. عدد الوثائق وبيانات ملاكها تشمل الاسم والجنسية والعنوان ورقم تحقيق الشخصية بالنسبة للشخص الطبيعي ورقم السجل التجاري بالنسبة للشخص الاعتباري.
    - ب. تاريخ القيد في السجل الآلي.
    - ت. عدد الوثائق التي تخص من حملة الوثائق والصندوق.
    - ث. بيان عمليات الاكتتاب والشراء والإسترداد الخاصة بوثائق الإستثمار.
    - ج. عمليات الإسترداد وبيع الوثائق وفقاً للعقد المبرم مع مدير إستثمار الصندوق المفتوح.
- وفي جميع الأحوال تلتزم شركة خدمات الإدارة ببذل عناية الرجل الحريص في قيامها بأعمالها وخاصة عند تقييمها لأصول والتزامات الصندوق وحساب صافي قيمة الوثائق.

#### البند السابع عشر: الاكتتاب في الوثائق

1. أحقية الإستثمار  
يجوز للمصريين والأجانب سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أو معنويين الإكتتاب في (شراء) وثائق الإستثمار التي يصدرها الصندوق طبقاً للشروط الواردة في هذه النشرة.
2. البنك متلقى الإكتتاب  
يتم الإكتتاب في الوثائق خلال بنك مصر وفرعه والمرخص له بتلقي الإكتتابات.
3. الحد الأدنى والأقصى للإكتتاب  
الحد الأدنى للإكتتاب وثيقة واحدة ولا يوجد حد أقصى للإكتتاب في وثائق الإستثمار التي يصدرها الصندوق سواء للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين.
4. القيمة الاسمية للوثيقة  
تم تجزئة الوثيقة في تاريخ 23 نوفمبر 1997 إلى خمسة عشر وثيقة وتعديل القيمة الاسمية من 1,000 (ألف جنيه مصري) إلى 67.66 (سنة وستون جنيهاً وسبعة وستون قرشاً).  
القيمة الاسمية للوثيقة 66.67 (سنة وستون جنيهاً وسبعة وستون قرشاً) يتم الإكتتاب فيها بالجنيه المصري كما يتم الشراء والإسترداد بالجنيه المصري.
5. حقيقة الوفاء بالقيمة البيعية للوثيقة المكتتب فيها/المشتره  
يجب على كل (مكتتب/مشتري أن يقوم بالوفاء بقيمة الوثيقة نقداً بنفس عملة الصندوق فور التقدم للإكتتاب أو الشراء طرف بنك مصر.  
• يلتزم البنك متلقى الإكتتاب/الشراء بإجراء قيد دفترى في السجلات لقيد تلك العمليات ويلتزم بموافاة العميل بإشعار يبين قيمة الوثائق المكتتب فيها/المشتره وعددها، بما لا يخل بدور شركة خدمات الإدارة الأصيل في إمساك سجل حملة الوثائق.  
• يتم الإكتتاب في/شراء وثائق إستثمار الصندوق بموجب مستخرج إلكتروني لشهادة الإكتتاب مختومة بخاتم البنك وموقع عليها من المختص بالبنك الذي تلقى قيمة الإكتتاب متضمنة البيانات المشار إليها بالمادة (156) من اللائحة التنفيذية.  
• لا يتقاضى البنك أو المدير أى مصروفات أو عمولات عند الإكتتاب.
6. المدة المحددة لتلقي الإكتتاب  
يفتح باب الإكتتاب العام اعتباراً من 1995/07/16 لمدة شهرين ويجوز غلق باب الإكتتاب بعد مضي 15 يوماً من فتح باب الإكتتاب وقبل مضي المدة المحددة إذا تمت تغطية كامل قيمة الإكتتاب. وسوف تقوم إدارة الصندوق بإضافة عائد عن كافة المبالغ التي تم الإكتتاب بها عن الفترة التي تبدأ من يوم العمل التالي لتاريخ الإكتتاب وحتى تاريخ بدء نشاط الصندوق فور إجراء التخصيص، حيث



التعليق

سيضاف هذا العائد بحساب المستثمر عند توزيع أول عائد ناتج عن نشاط الصندوق.

7. طبيعة الوثيقة من حيث الإصدار

تخول الوثائق للمستثمرين حقوقاً متساوية من قبل الصندوق وبشارك حاملوها في الأرباح والخسائر الناتجة عن إستثمارات الصندوق كل بنسبة ما يمتلك من وثائق وكذلك الأمر فيما يتعلق بصافي أصول الصندوق عند التصفية.

8. حالات تغطية الإكتتاب

في حالة إنتهاء المدة المحددة للإكتتاب دون تغطية الوثائق المطروحة بالكامل جاز للجنة الإشراف على الصندوق خلال ثلاثة أيام من تاريخ إنتهاؤها أن تقرر الإكتفاء بما تم تغطيته على ألا يقل عن 50% من مجموع الوثائق المطروحة وبشرط إخطار الهيئة والإفصاح للمكتتبين في الوثائق وإلا اعتبر الإكتتاب لاغياً، ويلتزم البنك متلقى الإكتتاب بالرد الفوري لمبالغ الإكتتابات شاملة مصاريف الإصدار إن وجدت.

- وإذا زادت طلبات الإكتتاب عن عدد الوثائق المطروحة، جاز لمدير الإستثمار تعديل قيمة الأموال المراد إستثمارها بما يستوعب طلبات الإكتتاب الزائدة بشرط إخطار الهيئة والإفصاح للمكتتبين في الوثائق وبمراعاة النسبة بين رأس مال شركة الصندوق والأموال المستثمرة فيه.
- فإذا ترتب على هذا التعجيل تجاوز الحد الأقصى للأموال المراد إستثمارها في الصندوق، والمنصوص عليه في المادة (147) من هذه اللائحة، يتم تخصيص الوثائق المطروحة على المكتتبين بنسبة ما إكتتب به كل منهم مع جبر الكسور التي تنشأ عن عملية التخصيص لصالح صغار المكتتبين.
- ويتم الإفصاح عن نسبة الوثائق المكتتب فيها وعدد المكتتبين عن طريق النشر بذات طريقة نشر نشرة الإكتتاب.

البند الثامن عشر: أمين الحفظ

في ضوء ما نص عليه القانون في وجوب أن يعهد الصندوق بمهام أمين الحفظ إلى جهة مرخص لها بمزاولة مهام أمناء الحفظ فقد تم التعاقد مع البنك العربي الإفريقي كأمين حفظ للأوراق المالية المستثمر فيها من قبل الصندوق وفقاً للتعهد الموضحة بالأساس الإستثمارية طبقاً للترخيص الصادر له من الهيئة لمباشرة نشاط أمناء الحفظ. ويقر أمين الحفظ ولجنة إشراف الصندوق ومدير الإستثمار بأن أمين الحفظ تتوافر فيه الصوابط المشار إليها بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم 2014/47.

التزامات أمين الحفظ

1. حفظ الأوراق المالية التي يستثمر الصندوق أمواله فيها.
2. تقديم بياناً دورياً عن هذه الأوراق المالية للهيئة كل ثلاثة أشهر.
3. تحصيل عوائد الأوراق المالية التي يساهم فيها الصندوق.
4. الإلتزام بكافة القواعد التي تصدرها الهيئة في هذا الشأن.

البند التاسع عشر: جماعة حملة الوثائق

أولاً : جماعة حملة الوثائق ونظم عملها :

تتكون من حملة وثائق صندوق الإستثمار جماعة يكون غرضها حماية المصالح المشتركة لأعضائها ويتبع في توينها واجراءات الدعوة لإجتماعها الأحكام والقواعد المنصوص عليها في القانون واللائحة بالنسبة إلى جماعة حملة السندات وصكوك التمويل والأوراق المالية الأخرى، ويتم تشكيل الجماعة واختيار الممثل القانوني لها وعزله دون التقيد بضرورة توافر نسب الحضور الواردة بالفقرة الثالثة من المادة (70)، والفقرتين الأولى والثالثة من المادة (71) من اللائحة، وتحدد شركة الصندوق ممثل لها لحضور اجتماعات الجماعة والتصويت على قراراتها في حدود عدد الوثائق التي تملكها مقابل رأس مال الصندوق وفقاً لأحكام المادة (142). وتختص الجماعة بالنظر في إقتراحات مجلس إدارة الصندوق في الموضوعات التالية :



1. تعديل السياسة الإستثمارية للصندوق.
  2. تعديل حدود حق الصندوق في الاقتراض.
  3. الموافقة على تغيير مدير الإستثمار.
  4. اجراء أية زيادة في أتعاب الادارة ومقابل الخدمات والعمولات، وأي زيادة في الأعباء المالية التي يتحملها حملة الوثائق.
  5. الموافقة المسبقة على تعاملات الصندوق التي قد تتطوق على تعارض في المصالح أو تعتبر من عقود المعاوضة.
  6. تعديل قواعد توزيع أرباح الصندوق.
  7. تعديل أحكام إسترداد وثائق الصندوق.
  8. الموافقة على تصفية أو مد أجل الصندوق قبل إنتهاء مدته.
  9. تعديل مواعيد إسترداد الوثائق في حالة زيادة المدة التي يتم فيها الإسترداد والمنصوص عليها في نشرة الإكتتاب أو مذكرة المعلومات بحسب الأحوال.
- وتصدر قرارات الجماعة بأغلبية الوثائق الحاضرة، وذلك فيما عدا القرارات المشار إليها بالبند (1 ، 6 ، 7 ، 8 ، 9) فتصدر بأغلبية ثلثي الوثائق الحاضرة. وفي جميع الأحوال لا تكون قرارات جماعة حملة الوثائق نافذة إلا بعد التصديق عليها من الهيئة. الممثل القانوني لجماعة حملة الوثائق :



يكون لجماعة حملة الوثائق لصندوق بنك مصر - إصدار ثان ممثل قانوني من بين أعضائها وقد تم اختيار الأستاذ / أيوب فوكيه سدارك ممثلاً قانونياً والسيد / فتحى حسين عبد السميع نائباً عنه في حالة غيابه اعتباراً من 2018/12/16 لمدة عام تجدد تلقائياً ما لم تقرر جماعه حملة الوثائق غير ذلك.

### البند العشرون: شراء وإسترداد الوثائق

#### إسترداد الوثائق اليومي

- يجوز لصاحب الوثيقة أو الموكل عنه قانوناً إسترداد بعض أو كل قيمة وثائق الإستثمار خلال ساعات العمل الرسمية التي حددها بنك مصر وفي موعد أقصاه الساعة الثانية عشر ظهراً طوال أيام العمل المصرفى عن طريق أي فرع من فروع بنك مصر .  
- تحدد قيمة الوثائق المطلوب إستردادها على أساس نصيب الوثيقة في صافي القيمة السوقية لأصول الصندوق في نهاية يوم تقديم الطلب وفقاً للمعادلة المشار إليها بالبند الخاص بالتقييم الدورى رقم (23) والتي يتم الإعلان عنها يومياً بفرق البنك .  
- يتم الوفاء بقيمة الوثائق المطلوب إستردادها على أساس نصيب صافي القيمة السوقية لأصول الصندوق في نهاية يوم تقديم الطلب .  
- يتم خصم قيمة الوثائق المطلوب إستردادها من أصول الصندوق إعتباراً من أول يوم العمل التالى على أساس صافي قيمتها في نهاية عمل يوم تقديم الطلب .  
- يخصم من القيمة الإستردادية للوثائق مصاريف إسترداد مقدارها 0.75% (سبعة ونصف في الألف ) من المستثمر المتخارج وتورد لحساب الصندوق .

- لا يجوز للصندوق أن يرد الى حملة الوثائق قيمه وثانقهم أو أن يوزع عليهم عاندهم بالمخالفة لشروط الإصدار ويلتزم الصندوق بإسترداد وثائق الإستثمار بمجرد الطلب وبما يتفق وأحكام ماده (158) من اللائحة التنفيذية للقانون .

- يتم تسجيل الوثائق المسترده في سجل حملة الوثائق لدى شركة خدمات الادارة بالإضافة إلى إثبات تلك العمليات بسجلات بنك مصر .  
**الوقف المؤقت لعمليات الإسترداد:**

يجوز للجنة الإشراف على الصندوق، بناء على إقتراح مدير الإستثمار، في الظروف الإستثنائية التي يقرر فيها أن السداد النسبي أو وقف الإسترداد مؤقتاً وفقاً للشروط تحدها نشرة الإكتتاب أو مذكرة المعلومات، ولا يكون القرار نافذاً إلا بعد إعتقاد الهيئة له وبعد مراجعة أسبابه ومدى ملائمة مدة الوقف أو نسبة الإسترداد للحالة الإستثنائية التي تيرره.  
**وتعد الحالات التالية ظروفاً إستثنائية:**

1. تزامن طلبات الإسترداد من الصندوق وبلوغها حداً كبيراً يعجز معها مدير الإستثمار عن الإستجابة لها.
2. عجز مدير الإستثمار عن تحويل الأوراق المالية المكونة لمحفظة الصندوق إلى مبالغ نقدية لأسباب خارجة عن إرادته.
3. حالات القوة القاهرة.

ولا يجوز لمدير الإستثمار قبول أو تنفيذ أي طلبات شراء جديدة أثناء فترة إيقاف عمليات الإسترداد إلا بعد الحصول على موافقة الهيئة المسبقة.

ويلتزم مدير الإستثمار بإخطار حاملي وثائق الصندوق عند إيقاف عمليات الإسترداد وفقاً لوسيلة الإخطار المحددة بنشرة الإكتتاب أو مذكرة المعلومات، وأن يكون ذلك كله بإجراءات موثقة، ويتم إجراء عملية مراجعة مستمرة لأسباب إيقاف عمليات الإسترداد والإعلام المستمر عن عملية التوقف.

ويجب إخطار الهيئة وحاملي وثائق الإستثمار بإنهاء فترة إيقاف عمليات الإسترداد.

#### شراء الوثائق اليومي

• يتم تلقي طلبات شراء وثائق الإستثمار الجديدة خلال ساعات العمل الرسمية التي حددها بنك مصر وفي موعد أقصاه الساعة الثانية عشر ظهراً طوال أيام العمل المصرفى عن طريق أي فرع من فروع بنك مصر . و يتم سداد المبلغ المراد إستثماره فى الصندوق مع طلب الشراء على أن يتم إيداعه فى حساب العميل بمجرد سداده .

• يتم تسوية قيمة الوثائق المطلوب شرائها على أساس نصيب الوثيقة في صافي القيمة السوقية لأصول الصندوق إعتباراً من أول يوم العمل التالى على أساس صافي قيمتها في نهاية عمل يوم تقديم الطلب وفقاً للمعادلة المشار إليها بالبند الخاص بالتقييم الدورى رقم (23) والتي يتم الإعلان عنها يومياً بفرق البنك .

• تتم إضافة قيمة الوثائق الجديدة المشتراه إعتباراً من بداية يوم العمل التالى لأمر الشراء .

• يكون للصندوق حق إصدار وثائق إستثمار جديدة مع مراعاة أحكام ماده (147) من اللائحة التنفيذية و ضوابط الهيئة بشأن زيادة حجم الصندوق .

• يتم شراء وثائق إستثمار الصندوق بإجراء قيد دفترى لعدد الوثائق المشتراه فى سجل حملة الوثائق لدى شركة خدمات الإدارة وسجلات بنك مصر .

### البند الحادى و العشرون: الإقتراض لمواجهة طلبات الإسترداد

يحظر على صندوق بنك مصر الأول-الإصدار الثانى الإقتراض إلا لمواجهة طلبات الإسترداد وفقاً للضوابط التالية:

- أن لا تزيد مدة القرض على إثني عشر شهراً.
- أن لا يتجاوز مبلغ القرض ١٠ % من قيمة وثائق الإستثمار القائمة وقت تقديم طلب القرض .
- أن يتم بذل عناية الرجل الحريص بالإقتراض بأفضل شروط ممكنة بالسوق .

وكذا متى توافرت الشروط التالية:



- بعد استخدام كافة الأدوات المالية القابلة إلى تحويل إلى نقدية لمقابلة طلبات الإسترداد.
- إنخفاض تكلفة الاقتراض عن تكلفة تمويل إستثمارات الصندوق القائمة ويتحدد ذلك بناءً على تقرير معد من مدير الإستثمار ويتم الموافقة عليه من لجنة الاشراف على الصندوق.
- يتم الاقتراض من أحد البنوك الخاضعة لإشراف البنك المركزي المصري.

#### البند الثاني والعشرون: وسائل تجنب تعارض المصالح

- تلتزم الأطراف ذات العلاقة بتجنب تعارض المصالح مع مراعاة كافة الأحكام الواردة باللائحة التنفيذية للقانون 95 لسنة 1992 الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم 22 لسنة 2014 وعلى الأخص الواردة بالمادة (172) وكذا الأعمال المحظور على مدير الاستثمار القيام بها الواردة بالمادة (183 مكرر 20) من اللائحة التنفيذية والمشار إليها بالبند من هذه النشرة، وكذا قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (58) لسنة 2018، على النحو التالي:
- يلتزم مدير الاستثمار في حالة الدخول في أي من أدوات الاستثمار المختلفة الصادرة عن أي من الأطراف ذوي العلاقة بالجهة المؤسسة أو الأطراف المرتبطة بمراعاة مصالح الصندوق وتجنب تعارض المصالح، والعمل على توفير أفضل الفرص الاستثمارية لحملة الوثائق.
- لا يجوز استثمار أموال الصندوق في صناديق أخرى منشأة أو مدارة بمعرفة أي من الأطراف ذات العلاقة فيما عدا الاستثمار في صناديق أسواق النقد وأسواق سندات الصندوق القابض في الصناديق التابعة له.
- لا يجوز بغير موافقة مسبقة من الهيئة لأي من أعضاء لجنة الاشراف على الصندوق أن يكون عضواً في مجلس إدارة أي من الشركات التي يستثمر الصندوق في أوراقها المالية جزءاً من أمواله، كذلك يحظر على مدير الاستثمار أو أي من أعضاء مجلس إدارته أو العاملين لديه التمثيل بصفتهم الشخصية في أي من مجالس إدارة الشركات التي يستثمر الصندوق جزءاً من أمواله في أوراقها المالية إلا بعد الحصول على الموافقة المسبقة من جماعة حملة الوثائق.
- لا يجوز لمدير الاستثمار أو شركة خدمات الإدارة أو غيرهما من الأطراف ذات العلاقة بالصندوق أو المديرين أو العاملين لديهم التعامل مع وثائق الصناديق المرتبطتين بها إلا بعد الحصول على الموافقة المسبقة من الهيئة ووفقاً للضوابط والإجراءات التي يضعها مجلس إدارة الهيئة في هذا الشأن.
- الالتزام بالافصاحات المشار إليها بالبند 9 من هذه النشرة الخاص بالإفصاح الدوري عن المعلومات.
- يلتزم مدير الاستثمار بالإفصاح بالقوائم المالية ربع السنوية عن كافة التعاملات على الأدوات الاستثمارية والأوعية الادخارية لدى أي طرف من الأطراف المرتبطة وكذا عن كافة الأعباء المالية التي تم سدادها لأي من الأطراف ذوي العلاقة.
- الحصول على موافقة جماعة حملة الوثائق بشكل مسبق على تعاملات الصندوق التي قد تتطوي على تعارض في المصالح أو تعتبر من عقود المعاوضة - مع مراعاة استبعاد الأطراف المرتبطة من التصويت - ويعكس تقرير لجنة الاشراف على الصندوق والقوائم المالية افصاح كامل عن تلك التعاملات، على أن يلتزم مدير الاستثمار بمراعاة مصالح الصندوق والعمل على توفير أفضل الفرص الاستثمارية لحملة الوثائق.

#### تعامل الأطراف ذوي العلاقة على وثائق الصندوق:

- في ضوء ما نصت عليه المادة (173) من اللائحة التنفيذية فلا يجوز لمدير الاستثمار أو شركة خدمات الإدارة أو غيرهما من الأطراف ذات العلاقة بالصندوق أو المديرين أو العاملين لديهم التعامل على وثائق الصناديق المرتبطتين بها إلا بعد الحصول على الموافقة المسبقة من الهيئة وفقاً للضوابط والإجراءات التي يضعها مجلس إدارة الهيئة ونظمه قرارها رقم (69 لسنة 2014) ، وإعمالاً لما تضمنه قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (69 لسنة 2014) بالمادة الثانية بشأن عدم التعامل على الوثائق التي تكون قد توفرت لديهم معلومات أو بيانات غير معلنة بالسوق ويكون من شأنها التأثير الجوهري على أسعار هذه الوثائق سوف يقوم مدير الاستثمار أو العاملين لديه أو أي من الأطراف ذوي العلاقة المحددة عند الرغبة في استرداد الوثائق المكتتب فيها عند تأسيس الصندوق أو المشتراه في حالة ذلك بالإفصاح المسبق بفتوتين استرداد على الأقل للجهة متلقية طلبات الاسترداد على أن يتم تنفيذ طلب الاسترداد بذات الشروط الواردة بنشرة الاكتتاب .

#### البند الثالث والعشرون: التقييم الدوري

- تقوم شركة خدمات الإدارة بتحديد قيمة الوثيقة على أساس نصيب الوثيقة من صافي قيمة أصول الصندوق في نهاية كل يوم عمل مصرفي ويتم تقييم صافي أصول الصندوق على النحو التالي مع مراعاة معايير التقييم الصادرة بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم 2014/130:



1- إجمالي القيمة التقييمية:

2- إجمالي الإيرادات المستحقة والتي تخص الفترة السابقة على التقييم والتي لم يتم تحصيلها بعد.

3- يضاف إليها قيمة الإستثمارات المتداولة في الأوراق المالية كالاتي:

- أوراق مالية مقيمة بالبورصة على أساس أسعار الإقفال السارية وقت التقييم، وفي حالة تعدد أسعار التداول في ذلك اليوم يتم التقييم على أساس المتوسط المرجح لكميات وأسعار التداول والإقفال في هذا اليوم على أنه يجوز لمدير الإستثمار في حالة عدم وجود تعامل على ورقة أو أكثر لفترة لا تقل عن شهر أن يقوم بتقييم الأوراق المالية المشار إليها وفقاً لما تقضى به معايير المحاسبة المصرية ويقره مراقبا الحسابات.
- يتم تقييم وثائق صناديق الإستثمار الأخرى على أساس آخر قيمة إستردادية معلنة.
- قيمة أذون علي الخزانة مقيمة طبقاً لسعر الشراء مضافاً إليها الفائدة المستحقة من يوم الشراء حتي يوم التقييم طبقاً للعائد المحتسب

- علي أساس سعر الشراء.
- قيمة شهادات الإيداع البنكية مقيمة طبقاً لسعر الشراء مضافاً إليها الفائدة المستحقة عن الفترة من تاريخ الشراء و آخر كويون أيهما أقرب وحتى يوم التقييم.
- قيمة السندات الحكومية مقيمة طبقاً لسعر الإقبال الصافي (سعر الإقبال بعد خصم الفائدة المستحقة عن الفترة من آخر يوم صرف الكويون حتى آخر يوم تنفيذ) مضافاً إليها العوائد المستحقة عن الفترة من آخر كويون وحتى يوم التقييم.
- قيمة السندات وصكوك التمويل التي تصدرها الشركات مقيمة طبقاً لتويوب هذا الإستثمار إما لغرض الاحتفاظ أو المتاجرة بما يتفق ومعايير المحاسبة المصرية.
- يضاف إليها قيمة باقى عناصر أصول الصندوق مثل المدفوعات المقدمة مخصوماً منها ما تم إستهلاكه وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية.
- يضاف إليها قيمة الأصول من أوراق مالية).
- أرصدة عمليات بيع الاسهم التي لم يتم تسويتها مخصوماً منها العمولات والمصاريف المرتبطة.
- يتم تقييم الأوراق المالية الأجنبية والمصرية الصادرة بعملة أجنبية عن طريق إستخدام أسعار السوق الحرة عند تحديد المبلغ المعادل بالجنيه المصري.
- يتم تقييم باقى عناصر الأصول والإلتزامات وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

**(ب) يخصم من إجمالي القيم السالفة ما يلي:**

- 1- إجمالي الإلتزامات التي تخص الفترة السابقة علي التقييم و التي لم يتم خصمها بعد.
  - 2- حسابات البنوك الدائنة والمخصصات التي يتم تكوينها لمواجهة الحالات الخاصة والناجئة عن توقف مصدر السندات أو صكوك التمويل عن السداد خلال الفترة كما تم الذكر سلفاً بما يتفق ومعايير المحاسبة المصرية وأي التزامات متداولة أخرى.
  - 3- نصيب الفترة من كافة الأعباء المادية المشار إليها بالبند رقم (26) من هذه النشرة ومصروفات التأسيس وتوزيعات الصندوق وكذا نصيب الفترة من التكاليف المدفوعة مقدماً للحصول على منافع إقتصادية مستقبلية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية.
  - 4- أرصدة عمليات شراء الاسهم التي لم يتم تسويتها مضافاً إليها العمولات والمصاريف لمرتبطة.
- (ج) الناتج الصافي (ناتج المعادلة):**
- يتم قسمة صافي ناتج البندين السالفين علي إجمالي عدد وثائق الإستثمار القائمة في نهاية كل يوم عمل مصرفي.

**البند الرابع و العشرون: أرباح الصندوق والتوزيعات**

- يتم تحديد أرباح الصندوق من خلال قائمة الدخل التي يتم إعدادها بغرض تحديد صافي ربح أو خسارة الفترة المعد عنها القوائم المالية ويتم تصوير قائمة الدخل وفقاً للنماذج الإسترشادية الواردة بمعايير المحاسبة المصرية على أن تتضمن قائمة دخل الصندوق الإيرادات التالية :
- التوزيعات المحصلة نقداً أو عيناً والمستحقة نتيجة إستثمار أموال الصندوق خلال الفترة.
  - العوائد المحصلة وأي عوائد أخرى مستحقة عن الفترة نتيجة إستثمار أموال الصندوق.
  - صافي الزيادة الرأسمالية في قيمة وثائق استثمار صناديق البنوك والسندات.
  - صافي الأرباح (الخسائر) الناتجة خلال الفترة عن بيع الأوراق المالية.
  - الأرباح (الخسائر) الناتجة عن الزيادة أو (النقص) في صافي القيمة السوقية للأوراق المالية.
- وللوصول لصافي الربح يجب خصم ما يلي:**
- نصيب الفترة من أتعاب وعمولات البنك ومدير الإستثمار وشركه خدمات الإدارة.
  - المخصصات التي يتم تكوينها لمواجهة الحالات الخاصة الناتجة عن توقف مصدر السندات أو صكوك التمويل عن السداد.
  - المصاريف الفعلية المباشرة وتشمل التسويق والإعلان والمطبوعات والنشر والمصروفات البنكية ورسوم الحفظ وأتعاب مراقبي الحسابات ومصاريف الجهات الحكومية مثل الهيئة العامة لسوق المال ومصروفات التمويل وعمولات السمسة وأي فوائد وضرائب مستحقة.
  - مخصصات تقلبات أسعار السوق.



**توزيع الأرباح:**

- بحوز لبنك مصر في نهاية العام المالي بالإتفاق مع مدير الإستثمار وفي ظل نشاط سوق الأوراق المالية أن يقرر توزيع جزء من الربح المحقق طبقاً للبند (16) علي حملة الوثائق في حالة نمو القيمة الرأسمالية للوثيقة بما يجاوز 93.34 جنيه (ثلاثة وتسعون جنيهاً و34 قرناً) للوثيقة - أي عندما يفوق معدل النمو الرأسمالي نسبة 40% من قيمة الوثيقة عند بدء الإكتتاب.
- يتم توزيع الأرباح بناءً علي تقييم تمت مراجعته من قبل مراقبي حسابات الصندوق ويتم عرضه على لجنة الإشراف.
  - يتم إعتداق قواعد توزيع الأرباح المقترحة من مجلس إدارة بنك مصر بصفته القائم بأعمال الجمعية العمومية المشار إليه بالمادة (162) من اللائحة التنفيذية للقانون 1992/95 وذلك في ضوء الإختصاصات الواردة بالمادة (176) من ذات اللائحة الخاصة بصناديق إستثمار البنوك.

**البند الخامس و العشرون: إنهاء الصندوق وتصفيته**

- طبقاً للمادة (175) من اللائحة التنفيذية ينقضي الصندوق إذا انتهت مدته ولم يتم تجديده أو إذا تحقق الغرض الذي أسس الصندوق من أجله أو واجهته ظروف تحول دون مزاولته لنشاطه.

- ولا يجوز تصفية أو مد أجل الصندوق بدون الحصول على موافقة مسبقة من مجلس إدارة الهيئة، على أن يتم أخذ موافقة جماعة حملة الوثائق بالنسبة للتصفية قبل انقضاء مدة الصندوق، ويتم توزيع ناتج تصفيه أصول الصندوق على أصحاب الوثائق كل بمقدار نسبة الوثائق المملوكة له.
- وتسري أحكام تصفية شركات المساهمة المنصوص عليها في قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادرة بالقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية.

### البند السادس والعشرون: الأعباء المالية

#### عمولات مؤسس الصندوق:

- تقدر أتعاب بنك مصر مقابل قيامه بخدمة المستثمرين وإمساك حساباتهم وحسابات الصندوق بنسبة 1% (فقط واحد في المائة) سنوياً على أساس صافي قيمة أصول الصندوق وفقاً لأحدث تقييم مععلن وتحسب وتجنب يومياً وتسدد على أقساط ربع سنوية علي ان يتم اعتماد هذه الأتعاب من قبل مراقبي حسابات الصندوق في المراجعة الدورية.

#### أتعاب مدير الإستثمار:

- يتقاضى مدير الإستثمار نظير ما يقوم به من أعمال لتكوين وإدارة الصندوق أتعاب إدارة مرتبطة بصافي قيمة أصول الصندوق في نهاية المدة وفقاً لأحد الشرائح التالية :-

الشرائح	أتعاب الإدارة السنوية	صافي قيمة أصول الصندوق
الشريحة الأولى	3 في الألف	للمبالغ التي تساوي أو تقل عن 100 مليون جنيه
الشريحة الثانية	2.5 في الألف	للمبالغ التي تزيد عن 100 مليون جنيه وتقل عن أو تساوي 200 مليون جنيه
الشريحة الثالثة	2 في الألف	للمبالغ التي تزيد عن 200 مليون جنيه

- يتقاضى مدير الإستثمار أتعاب حسن أداء مقدارها 6% (ستة في المائة) سنوياً من صافي أرباح الصندوق التي تزيد عن الأرباح المحسوبة على صافي العائد على اذون علي الخزائنة إستحقاق 91 يوماً مضافاً إليها علاوة 3% خلال السنة المالية موضع التقييم.
- تحسب وتجنب هذه الأتعاب يومياً في حساب مخصص لذلك الغرض ويتم الخصم والإضافة منه وفقاً لهذه المقارنة بين العائد على الوثيقة منذ بداية العام وحتى اليوم موضع التقييم بالشرط الحدي لإستحقاق أتعاب حسن الأداء، وتدفع لمدير الإستثمار سنوياً بعد اعتماد مراقبي الحسابات للمركز المالي في نهاية العام على أن يتم إحتساب الفترة الأولى إعتباراً من بداية إستلام الصندوق وحتى نهاية السنة المالية التالية وعلى أن يتم اعتماد هذه الأتعاب من مراقبي الحسابات في المراجعة الدورية.
- لا تستحق أتعاب حسن أداء في حالة إنخفاض قيمة الوثيقة عن قيمتها عند إستلام الصندوق، أو تحقيق قائمة الدخل عن السنة المالية للصندوق لخسارة أو ربحية تقل عن الربح الحدي اللازم تحقيقه لإستحقاق أتعاب حسن الأداء والموضح أساس إحتسابه أعلاه.

#### أتعاب شركة خدمات الإدارة:

- تتقاضى شركة خدمات الإدارة عمولات بواقع 0.0005 (نصف في العشرة آلاف) سنوياً من صافي أصول الصندوق وتحسب هذه العمولة وتجنب يومياً وتدفع في آخر كل 3 شهور على أن يتم اعتماد مبالغ هذه الأتعاب من قبل مراقبي حسابات الصندوق في المراجعة الدورية.

#### أتعاب أمين الحفظ:

يتقاضى أمين الحفظ ( البنك العربي الإفريقي ) العمولات التالية بالجنيه المصري مقابل الخدمات الخاصة بالأوراق المالية وذلك كما يلي:

الخدمة	النسبة %	حد أدنى جم	حد أقصى جم
تصاريح الخزانة للأوراق المالية سنوياً (لكل ورقة مالية) بخلاف عمولة مصر للمقاصة	(0.00005) خمسة في المائة ألف	15	
تحويل الحسابات لإدارة أمناء حفظ أخرى (تحويل تسليم - لكل ورقة مالية )	(0.001) واحد في الألف	100	2000
عمولة البيع أو الشراء للأوراق المالية	(0.005) نصف في الألف	10	
الحفظ على الكوبونات (من قيمة الكوبون)	(0.0001) واحد في العشرة آلاف	10	

#### أتعاب مراقبي الحسابات:

- يتقاضى مراقبي الحسابات إجمالي أتعاب سنوية قدرها 87,500 جنيه مصري (سبعة وثمانون ألف و خمسمائة جنيه مصري) غير شاملة ضريبة القيمة المضافة مجتمعين نظير مراجعة القوائم المالية السنوية والدورية وتحسب هذه الأتعاب وتجنب يومياً وتسدد في نهاية كل 3 شهور.

#### أتعاب المستشار الضريبي:

- تم تعيين السادة / مكتب بيكر تيلي - وحيد عبد الغفار وشركاه كمستشار ضريبي للصندوق وذلك نظير أتعاب سنوية قدرها 15,000 جنيه (فقط خمسة عشر ألف جنيهاً مصرياً لا غير) غير شاملة الضرائب وتحسب وتجنب وتسدد بعد إعداد الإقرار الضريبي.

#### أتعاب لجنة الإشراف

- تقدر الأعباء المالية للجنة الإشراف بمبلغ 60,000 جم سنوياً (فقط ستون ألف جنيهاً).



أتعاب الممثل القانوني لجماعة حملة الوثائق  
تم تحديد مكافأة الممثل القانوني لجماعة حملة الوثائق ونائبة بمبلغ 4,500 (أربعة آلاف وخمسمائة جنيه) سنوياً.  
أتعاب المستشار القانوني للصندوق  
لايتقاضى المستشار القانوني أية أتعاب مقابل الخدمات المقدمة للصندوق.

- يتحمل الصندوق مصروفات أخرى
- يتحمل الصندوق مصاريف تأسيس الصندوق التي يتم تحميلها على السنة المالية الأولى طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.
  - مصروفات مقابل الخدمات المؤداة من الأطراف الأخرى مثل الهيئة العامة للرقابة المالية وشركة مصر للمقاصة.
  - لا يتحمل حامل الوثيقة أى مصاريف للإصدار أو للإكتتاب.
  - يتحمل الصندوق عمولات السمسرة ومصاريف التداول للاوراق المالية التي يستثمر الصندوق بها.
  - يتحمل الصندوق أي رسوم تفرضها الجهات الرقابية والإدارية.
  - يتحمل الصندوق أي ضرائب مقررته عن أعماله.

#### البند السابع والعشرون: أسماء وعناوين مسئولى الإتصال

- بنك مصر ويمثله  
الدكتورة / سوزان فؤاد حمدى  
العنوان / 153 شارع محمد فريد - القاهرة  
تليفون / 02-27963909
- شركة مصر المالية للإستثمارات ( مدير المحفظة)  
الأستاذ / محمد مصطفى فهمى  
العنوان / مبنى بنك مصر B222- الدور الثانى- الحى المالى- القرية الذكية - طريق القاهرة اسكندرية الصحراوى - الجيزة.  
تليفون / 02-35370830
- شركة مصر المالية للإستثمارات ( المراقب الداخلى لصناديق الإستثمار)  
الأستاذ / أحمد طيبي سيد  
العنوان / مبنى بنك مصر B222- الدور الثانى- الحى المالى- القرية الذكية - طريق القاهرة اسكندرية الصحراوى - الجيزة.  
تليفون / 02-35370830
- الشركة الدولية لخدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار ( شركة خدمات الإدارة)  
الأستاذ / مايكل لطفي انيس حكيم  
العنوان / 4-4 كورنيش النيل- رملة بولاق - اركاديا مول - القاهرة.  
تليفون / 02-24616846

#### البند الثامن والعشرون: إقرار الجهة المؤسسة ومدير الإستثمار

مدير الإستثمار والجهة المؤسسة ضامنان لصحة ما ورد في هذه النشرة من بيانات ومعلومات وأنها تتفق مع القواعد القانونية المنظمه للإكتتاب الواردة بقانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذا لهما وأنها لاتخفى أيه معلومات أو بيانات كان من الواجب ذكرها للمستثمرين المتوقعين في هذا الإكتتاب.

مدير الإستثمار  
الإسم : محمد مصطفى فهمى  
الصفة : مدير المحفظة  
التوقيع :  
التاريخ :

مؤسس الصندوق  
الإسم : الدكتورة / سوزان فؤاد حمدى  
الصفة : رئيس قطاع الأسواق المالية والإستثمار - بنك مصر

#### البند التاسع والعشرون: إقرار مراقبى الحسابات

قمنا بمراجعة كافة البيانات الواردة بنشرة الإكتتاب في صندوق إستثمار بنك مصر الأول-الإصدار الثانى ونشهد أنها تتوافق مع أحكام القانون 95 لسنة 1992 و لائحته التنفيذية والإرشادات الصادرة من الهيئة العامة للرقابة المالية في هذا الشأن.

مراقب الحسابات  
الإسم: نيفين وصفى فهمى  
المكتب: وحيد عبد الغفار (Baker Tilly)  
رقم سجل الهيئة: (306)  
العنوان: زهراء المعادى ش.61 ق.11 الشطر العاشر. المعادى-القاهرة  
التاريخ:

مراقب الحسابات  
الإسم: نجوى إبراهيم عبد النور  
المكتب: مصطفى شوقى ( Mazars )  
رقم سجل الهيئة: (206)  
العنوان: 153 شارع محمد فريد برج بنك مصر - القاهرة  
التاريخ:

#### البند الثلاثون: أقرار المستشار القانوني

قمت براجعة كافة البيانات الواردة بنشرة الإكتتاب في صندوق استثمار بنك مصر - إصدار ثان - نمو رأسمالي وأشهد انها تتماشى مع احكام قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية والإرشادات الصادرة من الهيئة العامة للرقابة المالية في هذا الشأن وكذا العقد

المبرم بين الجهة المؤسسة ومدير الاستثمار وهذه شهادة مني بذلك.

المستشار القانوني:

الإسم: رفيف فكري سليمان

التوقيع:

هذه النشرة تمت مراجعتها من الهيئة العامة للرقابة المالية ووجدت متمشية مع أحكام قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية وتم اعتمادها برقم  
علماً بأن اعتماد الهيئة للنشرة ليس اعتماداً  
للجدوى التجارية للنشاط موضوع النشرة أو لقدرة النشاط علي تحقيق نتائج معينة. حيث يقتصر دور الهيئة على مجرد  
التحقيق من أن بيانات هذه النشرة تم ملئها وفقاً للنموذج المعد لذلك وذلك في ضوء المستندات التي قدمت للهيئة  
وبدون ادعى مسئولية تقع على الهيئة، ويتحمل كل من الجهة انمؤسسة للصندوق ومدير الاستثمار وشركة خدمات  
الإدارة وكذلك مراقبي الحسابات و المستشار القانوني المسئولية عن صحة البيانات الواردة بهذه النشرة، علماً بأن  
الاستثمار في هذه الوثائق هو مسئولية كل مستثمر وفي ضوء تحمله للمخاطر وتقديره للعوائد.



Handwritten signature or initials.